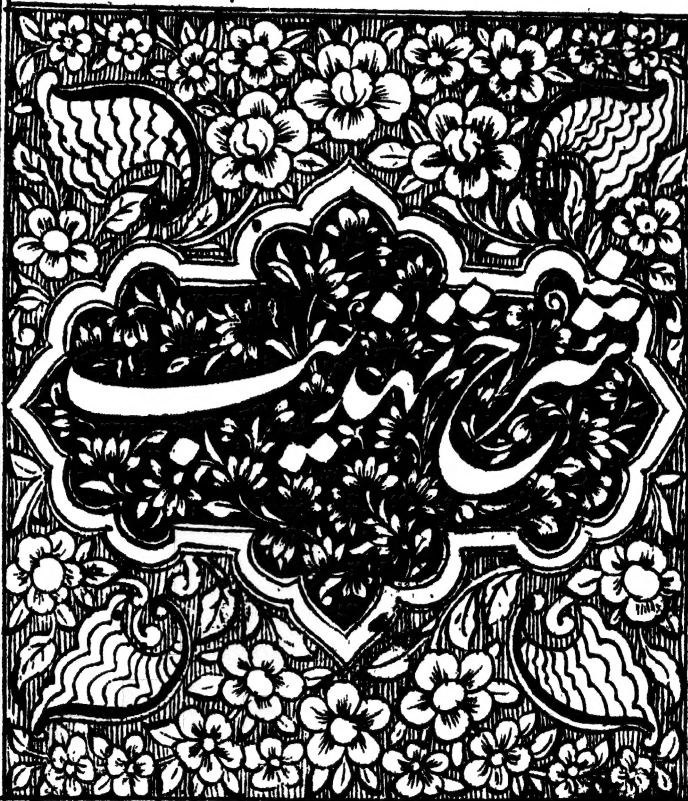


بمعون خدای مجیب و معجز و عزیز و بزرگوار و باری و رب و معبود

حسب الامر من قبل مطبع کثیر النفع السیاحه السلطانیه



بسم الله الرحمن الرحیم و الحمد لله رب العالمین و الصلاه و السلام علی من اراد الله به خیر و علی آله و صحبه اجمعین و بعد

بیرون خدای متعال و بزرگوار و باری و رب و معبود

Accession No. *CW* Cat. No.
Subject *...* No. *...*

٤٩٥

سواء الطريق و جعلنا

والفرق بين هذين اثنين ان الدليل يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدليل
 على ما وصل الى المطلوب لا يفرم ان يكون محله الى ما وصل فكيف يصل الى المطلوب والاول
 منقوض بقوله تعالى واما هو فمدينه نبيه فاستجبوا له على الهدى اذ لا يصور العجز
 الى الحق والثاني منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من اصبت فان النبي عليه السلام كان
 ارادة الطريق الذي يصير كلامه من في حاشية الكشاف هو ان الهداية لفظ مشترك بين
 كيف يسبق فيقال على الله عليه السلام
 المستبين من لفظ الهداية فكل المستبين ويرتفع الخلاف من الهدى وهو حصول الكلام للمصنف في تلك الشبهة
 ان الهداية تبعي الى الحصول الثاني ما به نفسه نحو ما به الهدى كما هو ظاهر في قوله تعالى واما هو فمدينه نبيه
 شيئا الى صراط مستقيم فانه باللام نحو ان هذا القرآن هدى لي الى صراط مستقيم فانه باللام نحو ان هذا القرآن هدى لي الى صراط مستقيم
 بل هو الاصل على الباقين ارادة الطريق قوله سواء الطريق اي وسطه الذي يقضي سلكه
 الطريق القبيح وذاك انما هو معنى الطريق المستوي او صراط مستقيم وانه امر او من حيث هو بالمراد
 المستوي الصراط المستقيم ثم المراد به ما نفس الامر وهو ما اوجبه الله الاسلام والاول
 حصول الصراط المستقيم بالقياس الى نسي الكتاب قوله وجعل لنا صراطا مستقيما
 على الصراط المستقيم فانه لا يفرق ما توسع فيه الا توسع في غيره الاول اقرب لفظا والثاني منه

في الطريق المستوي بالقياس الى نسي الكتاب قوله وجعل لنا صراطا مستقيما
 المستوي الصراط المستقيم ثم المراد به ما نفس الامر وهو ما اوجبه الله الاسلام والاول
 حصول الصراط المستقيم بالقياس الى نسي الكتاب قوله وجعل لنا صراطا مستقيما

والفرق بين هذين اثنين ان الدليل يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدليل
 على ما وصل الى المطلوب لا يفرم ان يكون محله الى ما وصل فكيف يصل الى المطلوب والاول
 منقوض بقوله تعالى واما هو فمدينه نبيه فاستجبوا له على الهدى اذ لا يصور العجز
 الى الحق والثاني منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من اصبت فان النبي عليه السلام كان
 ارادة الطريق الذي يصير كلامه من في حاشية الكشاف هو ان الهداية لفظ مشترك بين
 كيف يسبق فيقال على الله عليه السلام
 المستبين من لفظ الهداية فكل المستبين ويرتفع الخلاف من الهدى وهو حصول الكلام للمصنف في تلك الشبهة
 ان الهداية تبعي الى الحصول الثاني ما به نفسه نحو ما به الهدى كما هو ظاهر في قوله تعالى واما هو فمدينه نبيه
 شيئا الى صراط مستقيم فانه باللام نحو ان هذا القرآن هدى لي الى صراط مستقيم فانه باللام نحو ان هذا القرآن هدى لي الى صراط مستقيم
 بل هو الاصل على الباقين ارادة الطريق قوله سواء الطريق اي وسطه الذي يقضي سلكه
 الطريق القبيح وذاك انما هو معنى الطريق المستوي او صراط مستقيم وانه امر او من حيث هو بالمراد
 المستوي الصراط المستقيم ثم المراد به ما نفس الامر وهو ما اوجبه الله الاسلام والاول
 حصول الصراط المستقيم بالقياس الى نسي الكتاب قوله وجعل لنا صراطا مستقيما
 على الصراط المستقيم فانه لا يفرق ما توسع فيه الا توسع في غيره الاول اقرب لفظا والثاني منه

التوفيق خير نبي و صلوة اسلام على من سلمه بنى بالاسد الحسن و نور اية الاقدوس و على اهل صحابه

قولہ التوفیق ہو نوحہ اسباب بخلاف الخ قوله اصلہ وہی یعنی العباد علی طلب امرتہ

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

وَأَدَّاهُ إِلَى سَبْعَةِ مَرَدِّينَ عَلَى سَبْعِ بَرَدٍ رَوَاهُ الْإِسْلَامُ وَبُخَارِيُّهُ

وہو احسن من الصفات ہذا لكونها سلبية لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه من التخصيص

الرسالة من سائر الرسل وعامة المسلمين يصل من لدني الغرض قتال الكافرين والحق محمد بن عبد الله
كقوله عليه السلام ما كان إلا رسالة في الفقه والله المستعان

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

فولم یسئو له ان یرجع الیہا و یابعدی بدایہ السمری یون عمدا کمال اس اس

و حال غن الفاعل وعن المفعول موح فامصد بنی کسم الفاعل او یقیم مطلق علی ذی حال

مباذله مخمور بدیدل قولہ موجبات التبدیل مصدر مبنی للفعول ای بان بتیدی و بحسب تصنیف

مری او کہ مان عالیہ بہر افروز شد علیہ رحمہما الاستئناف القضاء علیہما قہ لہ

سوال کا نام: سوال نمبر ۱۲۱ (۱۰۰)

١٣٠
 نور مع اجماع الناجية قوله: **فليس** بالافيد والابليس **فان** اسد واما به عليه السلام **فاما** ليس

بنالاجافانه کمال النالاکه و تقدیم الظرف قصدہ اخصہ و الاشارة الى ان ثلثه ناسخه لکمل سائر

الانبياء واما الاقدوس بالائمه فيقال انه اقدس ارضيه حقيقه لو يقال الحصر اضافي بالنسبة الى

السلامة والسلامة والسلامة

فَإِنَّهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْوَعْدِ إِذْ جَاءَهُمْ الرِّسَالُ بَصُورًا لِقَوْلِهِمْ هَٰذَا زُخْرُكُمْ الَّذِي كُفِرْتُمْ بِهِ ۚ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ فَاسْتَأْذِنُوا بَلَدَكُمْ ۚ فَيَا أُولَٰئِكَ كَفَرْتُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ فِيهِ مَقْرَرًا ۚ فَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْبُحُرَىٰ ۖ فَاصْلَحُوا أَنْتُمْ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ الْإِسْلَامَ سَبِيلُ الْحَقِّ وَأَنَّ الْمَسَلَاتِ الْأَوَّلَىٰ بِالْأُولَىٰ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَابِقُ الْغَيْبِ ۖ وَهُوَ الْغَلِيظُ الْحَكِيمُ ۚ

انصرون قوله واصحابه يوم المومنون الذين اوردوا محبتہ علیہ علیہ السلام

[illegible]

والتواضع والاعتدال في كل شيء

[illegible]

في سراج الصدق بالصدق وسعدوني خارج الحق بالحق وبعد هذا غاية تنذير الكلام
مع الايمان قوله في سراج جميع سراج وهو الطريق الراجح قوله الصدق انهم والاعتقاد اذ طابق
الواقع كان الراجح ايضا مطابقا فان المعادلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع باكبر
سراج صدقاً ومن حيث انه مطابق له بالفتح سراج صدقاً وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة لغير
قوله بالصدق متعلق بقوله الصدق سراج سراج الصدق والايان سراجاً له اني عليه السلام
قوله وسعدوني خارج الحق يعني بغيره اني سراجاً الحق فان الصدق على جميع مراتبه
ذلك قوله بالحق متعلق بصدقه والامر وسعدوني خارج لصدقه وسعدوني في ذلك الحكم
بالصدق اي يتحقق قوله واجد بين النظر والزمانية ولها حالات ثلث لانها اما ان ينكرها
انفسا اليه فلا وعلى الثاني فاما ان يكون سراجاً او سراجاً في الاولين مجردة وعلى الثالث متعلقة على
الضم قوله انما على ما على قوله على تقدير ان في نظم الكلام ونهارة الى ان كانت
في الذين من المعالي الخصومة المعبر عنها بالانطواء لخصومة تلك المعاني على المعاني
كان من الراجح ان تصنف وبعد ذلك وجود الانطواء المرتبة للمعاني في الخارج فالحال ان
على تلك المعاني من الراجح ان تصنف وبعد ذلك وجود الانطواء المرتبة للمعاني في الخارج فالحال ان
في الانطواء فالمراد بالكلام الكلام اللطيف والكانات الى المعاني فالمراد به الكلام النفساني الذي سئل عليه
الكلام على قوله في تنذير الكلام حكم على ان اساساً على المسألة يجوز تعديل او بناء على
الصدق في الكلام صدقاً في تنذير الكلام حكم على ان اساساً على المسألة يجوز تعديل او بناء على

في سراج الصدق بالصدق وسعدوني خارج الحق بالحق وبعد هذا غاية تنذير الكلام مع الايمان قوله في سراج جميع سراج وهو الطريق الراجح قوله الصدق انهم والاعتقاد اذ طابق الواقع كان الراجح ايضا مطابقا فان المعادلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع باكبر سراج صدقاً ومن حيث انه مطابق له بالفتح سراج صدقاً وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة لغير قوله بالصدق متعلق بقوله الصدق سراج سراج الصدق والايان سراجاً له اني عليه السلام قوله وسعدوني خارج الحق يعني بغيره اني سراجاً الحق فان الصدق على جميع مراتبه ذلك قوله بالحق متعلق بصدقه والامر وسعدوني خارج لصدقه وسعدوني في ذلك الحكم بالصدق اي يتحقق قوله واجد بين النظر والزمانية ولها حالات ثلث لانها اما ان ينكرها انفسا اليه فلا وعلى الثاني فاما ان يكون سراجاً او سراجاً في الاولين مجردة وعلى الثالث متعلقة على الضم قوله انما على ما على قوله على تقدير ان في نظم الكلام ونهارة الى ان كانت في الذين من المعالي الخصومة المعبر عنها بالانطواء لخصومة تلك المعاني على المعاني كان من الراجح ان تصنف وبعد ذلك وجود الانطواء المرتبة للمعاني في الخارج فالحال ان على تلك المعاني من الراجح ان تصنف وبعد ذلك وجود الانطواء المرتبة للمعاني في الخارج فالحال ان في الانطواء فالمراد بالكلام الكلام اللطيف والكانات الى المعاني فالمراد به الكلام النفساني الذي سئل عليه الكلام على قوله في تنذير الكلام حكم على ان اساساً على المسألة يجوز تعديل او بناء على الصدق في الكلام صدقاً في تنذير الكلام حكم على ان اساساً على المسألة يجوز تعديل او بناء على

قوله في سراج الصدق بالصدق وسعدوني خارج الحق بالحق وبعد هذا غاية تنذير الكلام مع الايمان قوله في سراج جميع سراج وهو الطريق الراجح قوله الصدق انهم والاعتقاد اذ طابق الواقع كان الراجح ايضا مطابقا فان المعادلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع باكبر سراج صدقاً ومن حيث انه مطابق له بالفتح سراج صدقاً وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة لغير قوله بالصدق متعلق بقوله الصدق سراج سراج الصدق والايان سراجاً له اني عليه السلام قوله وسعدوني خارج الحق يعني بغيره اني سراجاً الحق فان الصدق على جميع مراتبه ذلك قوله بالحق متعلق بصدقه والامر وسعدوني خارج لصدقه وسعدوني في ذلك الحكم بالصدق اي يتحقق قوله واجد بين النظر والزمانية ولها حالات ثلث لانها اما ان ينكرها انفسا اليه فلا وعلى الثاني فاما ان يكون سراجاً او سراجاً في الاولين مجردة وعلى الثالث متعلقة على الضم قوله انما على ما على قوله على تقدير ان في نظم الكلام ونهارة الى ان كانت في الذين من المعالي الخصومة المعبر عنها بالانطواء لخصومة تلك المعاني على المعاني كان من الراجح ان تصنف وبعد ذلك وجود الانطواء المرتبة للمعاني في الخارج فالحال ان على تلك المعاني من الراجح ان تصنف وبعد ذلك وجود الانطواء المرتبة للمعاني في الخارج فالحال ان في الانطواء فالمراد بالكلام الكلام اللطيف والكانات الى المعاني فالمراد به الكلام النفساني الذي سئل عليه الكلام على قوله في تنذير الكلام حكم على ان اساساً على المسألة يجوز تعديل او بناء على الصدق في الكلام صدقاً في تنذير الكلام حكم على ان اساساً على المسألة يجوز تعديل او بناء على

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وَمِنْ ثَمَانِيَةِ عَشْرَ مِثْقَالٍ عَلَى الْمِثْقَالِ بِهَ الْاِقْتِصَامِ الْقِسْمِ الْاَوَّلِ فِي السُّطُوقِ مَقْدَرَهُ

قوله الثاني هي التقوية من الالاء يعني القوة قوله عصامي بالعصم به امر من الزل قوله و
القدم انظر بهذا القصد من قوله برعاية السج ايضا قوله التوكل هو
بالحق والافتطاع من الخلق قوله الامتصام بهو اشتبه واشك قوله التمس الاول
ما علم ضمنا في قوله في تحرير النطق والحكام من كتابه على حسين ثم خرج الى القصب بغير هذا
نصح تعريف القسم الاول بالام العهد لكونه مسموعا ومنه اذ اخلاف لمقد رتقا
لم يعلم وجوبها بقا فلم يكن مسموعا فلذا ذكرنا وقال مقدمته قوله في النطق فان قيل ليس
القسم الاول الا المسائل المنطقية في توجيه الظرفية قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ
والعبارات وما بالنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني
وتحصيل وجودها اخذ بالتفصيل ان القسم الاول عبارة عن احد المعاني المتبعة اما الالفاظ او المعاني
او النقول والركب من الاثنين هو المشقة والنطق عبارة عن احد معاني متبعية اما
المشقة او العلم بجميع اسأل او لقد المقابلة التي يحصل به العتد لبعض الاسئلة
او نفس لقد المقابلة فيحصل من الملاحظة الخمسة مع السبعة عشرة وثلاثون احتمالا لا يقدح في
بعضها البيان وفي بعضها التحصيل اذ في بعضها الحصول حيثما وجد العقل الكبير متبعا
قوله مقدمته هي هذه قدرته من غيرها امور ثلثة رسم النطق وبيان الحقايق وهو موضوع

ويعتبر ان الصورة المكتسبة بالذات لا تحصل بالاحتمال بل بالضرورة في الحقيقة
التصديق والشك والوهم هو له وبقسمان الاقسام بمعنى انه اقسمة على ما في الالهي
المتصور والتصديق كلاهما من معنى الصورة اي الحصول بالانظر والاكتساب اي الحصول بالضرورة
المتصور قساما من الصورة فيصير ضرورة وقساما من الاكتساب فيصير كذا وكذا في التحصيل
فالمتصور في هذه العبارة مرعا هو انقسام الصورة والاكتساب بالذات وانقسام كل من
والتصديق الى الضروري والاحتمالي فكل ما كان في الحقيقة بالضرورة هو له بالضرورة
الى ان هذه اقسمة برؤية الاحتياج الى التمييز الاستدلال كما ان كل ما كان في الحقيقة بالضرورة
وجزا من التصورات ما هو حاصل بالذات بالضرورة والبرودة ومنها ما هو حاصل بالانظر
كصورة حقيقة الملك ايجن وكذا من تصديقات تحصل بالانظر والتصديق بان شئ شرقة وانها
معرفة ومنها ما يحصل بالانظر والتصديق بان العالم حادث واصنافه موجودة وقوله وبقسمان
الحصول اي النظر توجب لنفسه الامور معلوم التحصيل امر غير معلوم في الحصول فلفظ
المعلوم الى العقول فواو منها اخر من استعمال اللفظ مشترك في التوفيق بينهما
على ان الفكر انما يجري في العقول اسي الامور الحسية كما صلت في العقل دون الامور
فان الخواص لا يكون كسابا والاكتساب انما عايد ايسر قوله في الخطا وبقسمان
في معنى الى تمييز حدوث العالم وقدرته في الى تقيدها كقدم العالم فائدة الفكرين خطا

المتصور قساما من الصورة فيصير ضرورة وقساما من الاكتساب فيصير كذا وكذا في التحصيل
فان المتصور في هذه العبارة مرعا هو انقسام الصورة والاكتساب بالذات وانقسام كل من
والتصديق الى الضروري والاحتمالي فكل ما كان في الحقيقة بالضرورة هو له بالضرورة
الى ان هذه اقسمة برؤية الاحتياج الى التمييز الاستدلال كما ان كل ما كان في الحقيقة بالضرورة
وجزا من التصورات ما هو حاصل بالذات بالضرورة والبرودة ومنها ما هو حاصل بالانظر
كصورة حقيقة الملك ايجن وكذا من تصديقات تحصل بالانظر والتصديق بان شئ شرقة وانها
معرفة ومنها ما يحصل بالانظر والتصديق بان العالم حادث واصنافه موجودة وقوله وبقسمان
الحصول اي النظر توجب لنفسه الامور معلوم التحصيل امر غير معلوم في الحصول فلفظ
المعلوم الى العقول فواو منها اخر من استعمال اللفظ مشترك في التوفيق بينهما
على ان الفكر انما يجري في العقول اسي الامور الحسية كما صلت في العقل دون الامور
فان الخواص لا يكون كسابا والاكتساب انما عايد ايسر قوله في الخطا وبقسمان
في معنى الى تمييز حدوث العالم وقدرته في الى تقيدها كقدم العالم فائدة الفكرين خطا
المتصور قساما من الصورة فيصير ضرورة وقساما من الاكتساب فيصير كذا وكذا في التحصيل
فان المتصور في هذه العبارة مرعا هو انقسام الصورة والاكتساب بالذات وانقسام كل من
والتصديق الى الضروري والاحتمالي فكل ما كان في الحقيقة بالضرورة هو له بالضرورة
الى ان هذه اقسمة برؤية الاحتياج الى التمييز الاستدلال كما ان كل ما كان في الحقيقة بالضرورة
وجزا من التصورات ما هو حاصل بالذات بالضرورة والبرودة ومنها ما هو حاصل بالانظر
كصورة حقيقة الملك ايجن وكذا من تصديقات تحصل بالانظر والتصديق بان شئ شرقة وانها
معرفة ومنها ما يحصل بالانظر والتصديق بان العالم حادث واصنافه موجودة وقوله وبقسمان
الحصول اي النظر توجب لنفسه الامور معلوم التحصيل امر غير معلوم في الحصول فلفظ
المعلوم الى العقول فواو منها اخر من استعمال اللفظ مشترك في التوفيق بينهما
على ان الفكر انما يجري في العقول اسي الامور الحسية كما صلت في العقل دون الامور
فان الخواص لا يكون كسابا والاكتساب انما عايد ايسر قوله في الخطا وبقسمان
في معنى الى تمييز حدوث العالم وقدرته في الى تقيدها كقدم العالم فائدة الفكرين خطا

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والا يجيب من لزوم عملا او عرفا من مذهبها لفظ بقية ولو تقدير

والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافهم لفظية وكل منهما ان كان سبب وضع الواضع
تعيينية الاول بازاء الثاني وقعت كالدلالة لفظية على ذاتها ودلالة الدال الرابع على دلالة
سبب اقتضاء لفظ كدلالة الدال عند عرض الدلول الطبيعية كدلالة كج على
روح الصدور والدلالة على النفس على المحي وان كان سبب امره في الموضوع والطبع فالدلالة
كالدلالة لفظية في الموضوع من وراء الدال على وجود الدال في الموضوع كالدلالة في الموضوع على انما فاقسام الدلالة
مستقلة وقصودها بحث تناسي الدلالة لفظية او معيشة او علمها بالاراء او الفاد او الاستدلال
وتجزي قسم الى سطرانعة وتضمن وانما لان دلالة اللفظ سبب وضع الواضع اما
على تمام الموضوع او على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
من لزوم اي كون الامر خارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدون سوا مكان هذا اللفظ ومن لم
عقد كالبصيرانية الى المعنى او عرفا كالحجوي نسبة الى الاحتراق قوله وتزجها المطابقة و
نحوه كالحجوي ان لا يكون في الموضوع على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
تقديره او الاشك ان الدلالة الوضعية على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
كلمات الدلالة على المعنى متحققة بان يطبق اللفظ ويراد به المعنى ونفهم منه انجزه والامر
بالطبع او متعدي كما اذا اشتبه اللفظ في انجزه والامر فالدلالة على الموضوع له وان لم يتعدي
من انك يا فعل الا انها واقعة تقديره يعني ان هذا اللفظ معنى نقصد من اللفظ المكان لا

والدلالة على الموضوع له في اللفظية والافهم لفظية وكل منهما ان كان سبب وضع الواضع
تعيينية الاول بازاء الثاني وقعت كالدلالة لفظية على ذاتها ودلالة الدال الرابع على دلالة
سبب اقتضاء لفظ كدلالة الدال عند عرض الدلول الطبيعية كدلالة كج على
روح الصدور والدلالة على النفس على المحي وان كان سبب امره في الموضوع والطبع فالدلالة
كالدلالة لفظية في الموضوع من وراء الدال على وجود الدال في الموضوع كالدلالة في الموضوع على انما فاقسام الدلالة
مستقلة وقصودها بحث تناسي الدلالة لفظية او معيشة او علمها بالاراء او الفاد او الاستدلال
وتجزي قسم الى سطرانعة وتضمن وانما لان دلالة اللفظ سبب وضع الواضع اما
على تمام الموضوع او على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
من لزوم اي كون الامر خارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدون سوا مكان هذا اللفظ ومن لم
عقد كالبصيرانية الى المعنى او عرفا كالحجوي نسبة الى الاحتراق قوله وتزجها المطابقة و
نحوه كالحجوي ان لا يكون في الموضوع على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
تقديره او الاشك ان الدلالة الوضعية على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
كلمات الدلالة على المعنى متحققة بان يطبق اللفظ ويراد به المعنى ونفهم منه انجزه والامر
بالطبع او متعدي كما اذا اشتبه اللفظ في انجزه والامر فالدلالة على الموضوع له وان لم يتعدي
من انك يا فعل الا انها واقعة تقديره يعني ان هذا اللفظ معنى نقصد من اللفظ المكان لا

والدلالة على الموضوع له في اللفظية والافهم لفظية وكل منهما ان كان سبب وضع الواضع
تعيينية الاول بازاء الثاني وقعت كالدلالة لفظية على ذاتها ودلالة الدال الرابع على دلالة
سبب اقتضاء لفظ كدلالة الدال عند عرض الدلول الطبيعية كدلالة كج على
روح الصدور والدلالة على النفس على المحي وان كان سبب امره في الموضوع والطبع فالدلالة
كالدلالة لفظية في الموضوع من وراء الدال على وجود الدال في الموضوع كالدلالة في الموضوع على انما فاقسام الدلالة
مستقلة وقصودها بحث تناسي الدلالة لفظية او معيشة او علمها بالاراء او الفاد او الاستدلال
وتجزي قسم الى سطرانعة وتضمن وانما لان دلالة اللفظ سبب وضع الواضع اما
على تمام الموضوع او على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
من لزوم اي كون الامر خارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدون سوا مكان هذا اللفظ ومن لم
عقد كالبصيرانية الى المعنى او عرفا كالحجوي نسبة الى الاحتراق قوله وتزجها المطابقة و
نحوه كالحجوي ان لا يكون في الموضوع على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
تقديره او الاشك ان الدلالة الوضعية على جزءه او على امر خارج عنه قوله ولا بد في اي في دلالة الامر
كلمات الدلالة على المعنى متحققة بان يطبق اللفظ ويراد به المعنى ونفهم منه انجزه والامر
بالطبع او متعدي كما اذا اشتبه اللفظ في انجزه والامر فالدلالة على الموضوع له وان لم يتعدي
من انك يا فعل الا انها واقعة تقديره يعني ان هذا اللفظ معنى نقصد من اللفظ المكان لا

فقد انزل الله على رسوله الكتاب بالبينات والهدى والرحمة لعلهم يتقون
فقد انزل الله على رسوله الكتاب بالبينات والهدى والرحمة لعلهم يتقون
فقد انزل الله على رسوله الكتاب بالبينات والهدى والرحمة لعلهم يتقون

والموضوع ان يصحح اللفظ على خبره فربما ما ناهى او ناهى انما تصحيدى او غير

والله عليه مطابقة والى قد انشا بقوله لا تقولوا لا تحسن ولا تحوزان يكون للفظ
اللفظ المطابقة والى قد انشا بقوله لا تقولوا لا تحسن ولا تحوزان يكون للفظ
اللفظ المطابقة والى قد انشا بقوله لا تقولوا لا تحسن ولا تحوزان يكون للفظ

والموضوع اى اللفظ الموضوع ان رتبة اللفظ على خبره فربما ما ناهى او ناهى انما تصحيدى او غير
والموضوع اى اللفظ الموضوع ان رتبة اللفظ على خبره فربما ما ناهى او ناهى انما تصحيدى او غير
والموضوع اى اللفظ الموضوع ان رتبة اللفظ على خبره فربما ما ناهى او ناهى انما تصحيدى او غير

والموضوع اى اللفظ الموضوع ان رتبة اللفظ على خبره فربما ما ناهى او ناهى انما تصحيدى او غير
والموضوع اى اللفظ الموضوع ان رتبة اللفظ على خبره فربما ما ناهى او ناهى انما تصحيدى او غير
والموضوع اى اللفظ الموضوع ان رتبة اللفظ على خبره فربما ما ناهى او ناهى انما تصحيدى او غير

فقد انزل الله على رسوله الكتاب بالبينات والهدى والرحمة لعلهم يتقون
فقد انزل الله على رسوله الكتاب بالبينات والهدى والرحمة لعلهم يتقون
فقد انزل الله على رسوله الكتاب بالبينات والهدى والرحمة لعلهم يتقون

قوله والافرادى وان لم يقصد بجزء الدلالة على جزئها قوله وهو ان استقلال فى الدلالة
على سناء بان لا يحتاج اليها الى ضم نسيئة قوله بمعنى بان يكون بحيث كل حقيقة مستبينة
المراد بالماذودت الحروف بقسط الغرض من كلامه
من حيث حروف مقبولة متواترة لكل حقيقة فعمد الزمان الماضى لكن بشرط ان يكون متحققا
فمن باء موضوعه تصرف فيها فادركه ليقض بخروج حرقوله كلمة فى اصطلاح المتطمين
وفى عرف النخاه نمل قوله والاى وان لم يستقل فى الدلالة فاداه فى عرفت المتطمين
فمن النخاه قوله ايضا مفعول مطلق الفصل مغدوف اى اضم ايضا اى يرجع معاوية
شاردة الى ان يرد نفسه ايضا مطلق المفرد لا كاسم وفيه بحث غاية يقتضى ان يكون بالفعل
والحرف اذا كانا متحدى المعنى دخلن فى العلم والمتواطىء والشكك مع انهم ليس بهما ههنا
الاسم بل قد تضمن فى موضوعه ان صاحبها لا يصح بالكلية والحكمة يقال فيه قوله ان
فى وصفه قوله فى تشخيصه اى جزئية قوله ضماى بحسب اصل الوضع دون الاستعمال فان
يكون ولو كان فى الاصل متشخصا فى الاستعمال كما ساء الاشارة على راي اصنف من كلامه
لما كان متشخصا فى الاستعمال كما ساء الاشارة على راي اصنف من كلامه

[illegible]

و برونه متواظان تساوت افراد و شکاکان تفاوت با ولایت او اولویت و ان کثر فان ضم

بكل مشترك والافان مشترك في الثانی فنقول منسب الى انما قل والاف حقيقة مجاز

واللفظ سواء كان نفع اللفظ كتحققه أو بآلية الفعل الأولى لا يصلح معه تحقيقه وإنما من أنما تكسر
 المعنى وعلى الثاني من أجل نحو إسماء لا لاشاره على ترتيب الأصناف في كسر المعنى يخرج عن معناه فلا حاجة

انوارها الى التقييد بقوله نعم قوله ان سلواتى يكون صدق هذا المعنى انكم على تلك الامور السوية

[illegible]

ووجه الممكن انما يتولد من اكثر خلاف الممكن

یونکہ کسی بس کی ایک سیر کے بعد کسی بس کے چار گھنٹے کے بعد دوبارہ سیر کی جائے گی۔

لا يصح ما قبله من قوله تعالى وما كان لعلهم ان يتقوا

استعمل فوفيا فاعيدوا ان يكون شيخا لكل من لم يركب تلك المعاني ابتداء بوضع على صدره اول اركان

كذلك على الامم التي لم يبعث فيها نبي من الله عز وجل

اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني أو المفردات من اللفظ الموضوع ثم إننا نعلم في معنى

فما يشتمه في الدنيا روتك ستمائة الف من المؤمنين بالله وبحسن تبارك منه ان ازاد عظمي و عظيم

[illegible]

فہد اسمی صلاوان مہ سپہری کسائی و مہر کچھ اول بل سہل فی الاول و خیر فی السانی

فإنه العمل أي الموضع له سبب الفعول حقيقة وإن استعمل في الثاني الذي عيوب الموضع كسبب

ثم علم ان المنقول لا يبرهن باقل عن المعنى الاول المنقول عنه الى المعنى الثاني المنقول عنه

لا اله الا الله محمد رسول الله

کتابخانه عمومی کمالی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل الفهم ان منع فرض صدقه على كثيرين مخبري والا فكل منعت افراده او كنت و

لم يوجد أبو عبد الواحد فقط مع امكان الغيرة او تنافه او الكثر مع التنابى او عدده **فصل الحكيم**

ان تغار قاكلي متباينان الافان قصاد قاكليان الحانين متباينان

[illegible][illegible]

۱- قوتی که در این کتاب است
 ۲- قوتی که در این کتاب است
 ۳- قوتی که در این کتاب است
 ۴- قوتی که در این کتاب است
 ۵- قوتی که در این کتاب است
 ۶- قوتی که در این کتاب است
 ۷- قوتی که در این کتاب است
 ۸- قوتی که در این کتاب است
 ۹- قوتی که در این کتاب است
 ۱۰- قوتی که در این کتاب است

[illegible]

الكل من لا يخلص من كل امة الا بالانجيل في وقتنا هذا
فان يكون له ان يخلص من كل امة الا بالانجيل في وقتنا هذا
فان يكون له ان يخلص من كل امة الا بالانجيل في وقتنا هذا

و اما فی این باب که از میان انواع انسان چه را می نامند متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

و اما فی این متوسطات ثالث الفصل و هو القول علی اشیائی فی جواب اشیائی بوجهی

تنوع الانواع کلا انسان قوله و اما فی این متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

و اما فی این متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

و اما فی این متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

و اما فی این متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

و اما فی این متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

و اما فی این متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

و اما فی این متوسطات ای باین عالی اسافل فی سلسله تنوع
فان فی اضافی و اجناسی که می خوانند و پس تنوع خود را تحت اشخاصی که در مرتبه عالی
الاجناس می متوسطات باین اجناس عالی و اجناس اسافل متوسط و باین تنوع

[illegible]

بهنا مسلک آخری حق ہوا اناسل من الغسل المعبود نعم ان الشی خیرنا علی ان انفس له
فی دفع الاشکال المذکور ۱۲

فصل در احوال انبیاء و اشیاء عجیبه و منتهای شایسته فی ذلک بحسب تقویر لافسان ای حیوان

جو فی فہرست معین احکام انما لایق بالذکر کما مشی فی التعریف کما عن حسن العلوم الذی یطلب
الغیر لایسبها فقلوا فی الجواب فی الجواب فقلوا لان الحسن ای تعریف فی الفصل ۱۲

ما یزید الشیء من سار کما یمى ذلک ان یخس من ینوع الاستکان بخلافه و قوله تعرب کانا طوق سبابة
النفوس کانا من غمک فیه کصفور و قوله ریح عاصیا و قوله یاسر اى یسر و قوله ریح الشیء

الى الانسان حيث يميز بين سائر كائنات الحيوان الغريب وهو احيوان قوله لمعنيه احساس باب

نستألف الحارة التي فيها من استاءت الرخوة الامر من المدة ونسبوا انهم في عتبات

[illegible]

ووجود حاصل تمام بعد حاصل تمام از کمالی فی نفس محمدان الی محمدان الناطق و هو الغرانیق

فَوَاللهِ انتم وعلماي اللام لا تشقون ما في فصل متعوم لعلالي ففصل متعوم لاسفل لان متعوم لاسفل

ای السلام علی کل من تقربوا الی الله ساعداً لیسئلوا فی کل من مقوم الحق من سائر العباد

وَيُفَكِّمُونَ بِهِ امْرَأَتَهُ وَهِيَ الْحَسَنُ بِالْقَوْمِ وَلَعَلَّكَ تَكْفُرُ

...والنوم الى الموضع...

فقط از اول کرم کنی حق این ابرئیس التوسط عالی نسبت به الی مائحه و مائل نسبت به الی مافوقه

[illegible]

والاعراض المقسم بالعرض الرابع الخامسة وهو يخرج المقول على ما تحت حقيقة وهو نقطة الخامس العرض العالم

وہو بخارج المقول علیہ با علی غیرہ وکن ہما ان اقمع تعکا کہ عن الشی غلامزم باہطالی المابیتہ او الوجوبین

باز تصور من تصور الله و اما من تصور بجا انجزم باللزم و غير من بخلافه و الا فوض مفارق

قوله وكن كذا يعني ان كل مقوم للمساقل مقوم للعالم فان اطلاق مقوم للمساقل في نفسه

ان اردی غلایه را در اختیار بگیرد و بگوید خداوند
بالمعروف انرا بدو داده است و از او میگیرد و به العرفاء

١٥١ فصل القريب فلا تخي من المقوم القريب لبنا على محمود السباعي وان اريد ان لا يكون

قسم اول الشانى فذلک اساس المقسم العالی القوی جو بحکم النامی و توسع الساطع الذی جو

قوله من اخرج الخ الى الكمال الخ اخرج فالحق ان جميع مفهومات الاقسام اعلم ان الخاصية

فمنه يبين على ان نكرة الضمير تبادلت الى خاصة بطلان ما ذهب اليه من ان النكرة تعني الكل
الخاصة شاملة لجميع افراد ما هي خاصة لانه لا يكتب بالقوة للانسان ان لا يغير شاملة لجميع افراد ما كالكل

انهم لان قلوبهم لم تحققة وهذه نورية اغوسية فالاول خاصه النوع والثاني عامه فالحاشي ما صبه

وَمِنْ مَّا لَكُمْ بِهِ نَذِيرٌ كَثِيرٌ ۝ وَإِذَا تَوَلَّى سَافِهًا فَإِنَّمَا يَقُولُ فَتَقْطِعْ عَنِّي أَلْمَاسًا ۖ لَّيْسَ بِي شَيْءٌ عَلَى حَقِيقَةٍ ۖ لِّلْإِنْسَانِ عَلَى غَيْرِ مَا نَسَىٰ ۖ حَسْبُتُ لِي شَأْنُ ۚ

[illegible][illegible]

فانما هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكما وعلما وهدى للناس الى صراط مستقيم

[illegible]

ووجودی صاحب کونی الدین

ان دعوہ میں شریعت کی تعلیم کے لئے

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ويسمى المحكوم عليه مفعولاً والمحكوم به محمولاً والدال على النسبة رابطة وقد استعملها أبو الفشر طيحه

الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو الالامطابقة لهذا المعنى لا يتوقف معرفة على معرفة

انحر وقضيت فلا دور قوله موضوعا لانه وضعه من الحكم عليه قوله محمول لانه امر جعل محمول الموضوع

قوله الدال على النسبة راجع الى اللفظ المذكور في القصة المفوظة التي عمل على انجاستها حكيمته

و اما در مورد این که آیا این کتاب در دسترس است یا نه

فَوَلِّ اللَّهُ مَا تَبَىٰ عَنْهُ وَأَيُّهَا قَوْمُ السَّيْرِ

اسرار الی ان صمد ادا ولد لهما منی ابی السمی بنی یزید بن من ابی عبد

في القصص قد عرفت على الاول سمي ملائكة على ان في سائر قوله قد استعملوا في
الاشتمال على شئ اجزا نحو زيد و ما قام

ان الرباطه على زمانه تدل على قرآن آيه حكمت باحد الانبياء الهنقه وغير زمانه بخلاف و

وذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما اتصلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القدماء ان اللغة

الزانية في لغة العرب هي لافعال الناقصة ولكن لم يرد في تلك اللغة راجعة عن زمانية لعدم

هست في الفارسية وامن في اليونانية فاستعاروا اللفظة اغريقية الزمانية لفظه هو في نحوها

في الأصل سماء للأوالة فهذا ما اشار القلم اليه لعمرك وقد علمنا من قوله في ذلك الطبع الغرض ما يستلزم

مستقيم الافعال التي اقسمت بها في قوله اني ارجو ان يكون مني من يسمع مني

[illegible]

تو کہ الاسیر کی سیوان میں کھڑی ہوئی تو اس نے کہا کہ میں نے یہاں سے پہلے ہی تمہاری خبر لی تھی

من المبرورين من المذنبين الى الله تعالى

ولا بد في النتيجة من وجود الموضوع المتضمن في الخارجية او مقدارها الحقيقية او ذنبها فانه ههنا

في العلوم هي المحصولات الأربع الأربعة وذلك لان الجهة واحدة متلازمان فكل واحد من الحكم
 المحصولات الأربعة القضايا الخمسة أي
 أو في الموضوع في الجهة صدق على بعض أفرادها كالحق في الجهة صدق تحت الجزئية لا تحت غيرها
 لا بد من أن يكون من بينها فثبت الجزئية لا مفاد
 بخصوصها فانه لا يمكن في معرفة الجزئيات تغييرها وعدم ثباتها بل ما يبحث عنها في نفس المحصولات

التي يحكم بها على الاشخاص احوال الادوية الطبيعية التي تحتها في العلوم خلافا في الطب الكلي حيث
 نفس مفهومها كما هو موضوع الطبعة الاسرار حيث تحتها في ضمن الاشخاص غير مودود في الخارج
 اي ذلك المقوم ٤١٣

فلا كمال في معرفته احوالها فانحصرت تفصيلا المتغيرة في المحسوسات الدنية قوله لا بدني الموجد
١٢ الكس الخيرة العجز السابرة الخيرة العجز الموجد اي
في صفة ما من جود المقصود وذلك لان الحكم في الموجهة ثبوت شئ بشئ وثبوت شئ بشئ وثبوت

عمر لم يترك في الدنيا كبرياء ثم انقضت ايامه عليه التقية باعتبار وجوده ووضوعه بالمشقة
اي في الخارج

[illegible]

شريك الباري تعالى في الموضع الموجود في الدنيا كقولك شريك الباري في شئ من شئ في كل ما يوجد في العالم العقل شريك الباري فهو موصوف في الدنيا بالانعام وبهذا الاسماء اعتبره في الموصوعات التي

١٠٥٠ مولیٰ اسبیل
 فصل فی فرضه فصل مخرج الک
 والتقصیر به الیه بشا بقره کل ما یؤتی
 لانی فی الخراج والانی الذین یألفهم
 التمس من حیضه ودر متفق لیس له
 علی البوصنی فان الذین یألفهم
 او تقصیر فان الذین یألفهم
 قورده علی البوصنی
 فرضها انما تألفهم
 البوصنی

[illegible]

المجلد ١٢٦

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فان قيل المقتضى بان يكون المطلقان بالادوام الذي قسمي المشروط الخاصة بالوقتية والوقتية والمنشئة وقد قيد المطلق العامة بالادوام ضرورة الذاتية

وقد قيد المقتضى بالادوام الذي قسمي المشروط الخاصة بالوقتية والمنشئة وقد قيد المطلق العامة بالادوام ضرورة الذاتية

القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل الادوام واللا ضرورة قوله العاشقان
 اي اشترط العامة المعرفة العامة قوله الانيان اي الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة قوله
 الذي اتى بمعنى الادوام الذي ان نسبة المذكورة في القضية ليست بينهما ادم ذات الموضوع
 فيكون تقييدها واقعة التقييد في زمان من الازمنة اثنى تكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة
 في الكيفية وموافق في الكم فاقول قوله المشروط خاصية هي المشروط العامة لمقتضية بالادوام والادوام
 فيكون كل كاتب يتحرك الاصاب بالضرورة ما دام كتابا لاداما اي لاشي من الكتاب يتحرك الاصاب بال
 قوله المعرفة الخاصة هي المعرفة العامة لمقتضية بالادوام الذي كقولنا بالادوام لاشي من الكتاب
 بساكن الاصاب ما دام كتابا لاداما اي كل كاتب ساكن الاصاب بفعل قوله والوقتية والمنشئة
 لما قيدت الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة بالادوام الذي حددت من اسيما لفظ الاطلاق
 فسميت الاولى وقتية والثانية منشئة فالوقتية هي الوقتية المطلقة لمقتضية بالادوام الذي تحوّل قمر
 منخسف بالضرورة وقت الحيلة لاداما اي لاشي من القمر منخسف بفعل المنشئة هي المنشئة
 لمقتضية بالادوام الذي تحوّل لاشي من الانسان متغفن بالضرورة وقت لاداما اي كل
 متغفن بالفعل قوله باللا ضرورة الذاتية بمعنى اللا ضرورة الذاتية ان يراه نسبة المذكورة

فان قيل المقتضى بان يكون المطلقان بالادوام الذي قسمي المشروط الخاصة بالوقتية والوقتية والمنشئة وقد قيد المطلق العامة بالادوام ضرورة الذاتية
 فاقول ان مقتضى قوله بالادوام الذي قسمي المشروط الخاصة بالوقتية والمنشئة المطلقة والمنشئة المطلقة قوله
 الذي اتى بمعنى الادوام الذي ان نسبة المذكورة في القضية ليست بينهما ادم ذات الموضوع
 فيكون تقييدها واقعة التقييد في زمان من الازمنة اثنى تكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة
 في الكيفية وموافق في الكم فاقول قوله المشروط خاصية هي المشروط العامة لمقتضية بالادوام والادوام
 فيكون كل كاتب يتحرك الاصاب بالضرورة ما دام كتابا لاداما اي لاشي من الكتاب يتحرك الاصاب بال
 قوله المعرفة الخاصة هي المعرفة العامة لمقتضية بالادوام الذي كقولنا بالادوام لاشي من الكتاب
 بساكن الاصاب ما دام كتابا لاداما اي كل كاتب ساكن الاصاب بفعل قوله والوقتية والمنشئة
 لما قيدت الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة بالادوام الذي حددت من اسيما لفظ الاطلاق
 فسميت الاولى وقتية والثانية منشئة فالوقتية هي الوقتية المطلقة لمقتضية بالادوام الذي تحوّل قمر
 منخسف بالضرورة وقت الحيلة لاداما اي لاشي من القمر منخسف بفعل المنشئة هي المنشئة
 لمقتضية بالادوام الذي تحوّل لاشي من الانسان متغفن بالضرورة وقت لاداما اي كل
 متغفن بالفعل قوله باللا ضرورة الذاتية بمعنى اللا ضرورة الذاتية ان يراه نسبة المذكورة

اوصد قاصطاً فالقوة اجمع او كذا بانقط وامت الخلو وكل منها عندية ان كان استماناً
لذا في الجبرئين والافاقية ثم الحكم في الشطية ان كان

المتبئين في الصدق والكنز كقولنا اما ان يكون هذا العذر وجاؤه فردا او كالمفترى عليه
بمنسوب اليه كذا قوله تعالى ان
تألف المتبئين في الصدق والكنز نحو قولنا ليس القبيح اما ان يكون هذا العذر وجاؤه مقسما على
الاصناف الثلاثة كقولنا اما ان يكون هذا العذر وجاؤه مقسما على
الاصناف الثلاثة كقولنا اما ان يكون هذا العذر وجاؤه مقسما على

شجره او حجره المنصفه المانع من اكلها كما في التبعين او لا تمانع في الكذب فقط نحو ما ان يكون
 زعيم في الجهر واما ان لا يثق قوله وصدق فاقطع اى لا في الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى يبارا

تجميع النسيان في الكتيبان للتجسعا وتبع المعنى الاول بانه اجمع بمعنى الاخص الثاني بالمعنى
 فيكون ناك فانما اجمع وبمعنى ايشم اذ المراد من المعنى المظهر من المعنى في الاخص
 الا اعم قوله او كونه بانه اعم لان في الصدق اعم قطع المظهر عن الصدق الاول بانه اعم بالمعنى

الثانی بالبنی الاعرم قولہ الذی اخرج من اسی النکات المنکات من الطرفین الی المقدم السلام
سنا فاما ما شیء عن اسیہانی الی ما دہ متحکا کالمنکات من التوجیہ الی ہدیۃ لا ینصرون لسا وکالمنکات

السوداء والكتابة في ناس كيجان سودو غير كتاب او يكون كتابا غير سودو فالساعات بين طين في مبردا
الافق الذي استهان به خصوص المادوة قد كتبه السوداء والكتافي الصديق في الكذب في مادة اخرى

هذه منفصلة حقيقية انعاقية وذلك فصله عادية قوله ثم اعم الخ كما ان المحمية تنقسم الى محصورة
 واهلة وخصومة واهل كذا كاشه عليه الفاسو او كانت متصلة او منفصلة تنقسم الى المحصورة واهل

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

R.

[illegible]

والتوحياتان في الوجود وبيان المطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للمكفوتين
متحرك الاصاب ككتاب الفعل حين يتحرك الاصاب لادائها المصدق بالخروج الاول فمقد
بما سبق واما المصدق بالخروج الثاني اي الملاو اوم ومعنا ليس بعض تحرك الاصاب ككتاب الفعل
اي العكس ليس شرطه المصدق بالخروج الثاني اي الملاو اوم
لو لم يصدق المصدق فيقتضيه هو قولنا كل متحرك الاصاب ككتاب اما فنضيق بالخروج الاول من الاصل
ونقول كل متحرك الاصاب ككتاب اما وكل ككتاب متحرك الاصاب مادم كتابا يخرج كل متحرك الاصاب
متحرك الاصاب داما فنضيق بالخروج الثاني من الاصل فنقول كل متحرك الاصاب ككتاب اما وانشي
الكاتب متحرك الاصاب بفعل ينتج لاشي من متحرك الاصاب ككتاب متحرك الاصاب ككتاب
فيلزم من عدم مقتضى الملاو اوم العكس اجتماع المتناقضين فيكون باطلا فيكون الملاو اوم
هو المطلوب قوله المطلقة العامة مطلقة عامة اي جزءه انضماما الخمس نكس كل ان منها
اي المطلقة عامة يقال المصدق كل حرج باحدى الجهات الخمس صدق بعضها في الفعل والاصل
بضرورة او الملاو اوم او بالفعل
صدق فيقتضيه هو لاشي من حرج داما فنضيق بالخروج الثاني من حرج هذا خلف قوله
العكس للمكفوتين اصل المصدق وصف الموضوع على انه في القضايا المتعبر في العلوم بالمكان
الافارابي بالفعل عند شيخه فكل حرج بالاسكان على الافارابي هو ان كل مصدق عليه
مصدق عليه بالاسكان فيلزم العكس وهو ان بعض مصدق عليه بالاسكان
في حرج بالامكان وعلى ابي الشيخ مني كل حرج بالاسكان هو ان كل مصدق عليه حرج

[illegible][illegible]

والبيان في ان القياس بعكس مع الاصل ينتج المحال والعكس لا يوافق بالقياس

لاشي من الكتاب برب ما كان الاصل ما دام كتابا لا واما صدق لاشي من كتاب ما دام كتابا لا واما صدق لاشي من كتاب ما دام كتابا لا

وهذا مع الاصل هو ان كل كتاب ساكن بالفعل ينتج لاشي من الكتاب بكتاب ما دام كتابا لا واما صدق لاشي من كتاب ما دام كتابا لا

السفر في ذلك ان الاصل هو ان كل كتاب ساكن بالفعل ينتج لاشي من الكتاب بكتاب ما دام كتابا لا واما صدق لاشي من كتاب ما دام كتابا لا

العامة نسبة لا عكس لاشي من كتاب ما دام كتابا لا واما صدق لاشي من كتاب ما دام كتابا لا

والوجود بيان المحنة انما من المركبات قوله بالقياس في بديل تحلف في ما هو مسمى انه

لوقال بالاصح ان لا شيء من الكتاب بكتاب ما دام كتابا لا واما صدق لاشي من كتاب ما دام كتابا لا

١١١

قوله ان لا شيء من الكتاب بكتاب ما دام كتابا لا واما صدق لاشي من كتاب ما دام كتابا لا

للعلم بضمنا والاعتناء بها، اصدق في التعريف الثاني لذكر سابقا حيث لم يخالف في هذا
لان السكوت في موضعين البيان بقيد اخر^{١٢}
التعريف علم اعتباري بيننا وبينهم قدس ربهم الحكم على نقض على طريقة القدماء واذنية
غاية لطالب الكمال ترك ماورد له المأثور من تفصيل القول فيه ونينا فيه اليه المحال
قوله بناسي في عكس نقض قوله في المستوي يعني كما ان السالبة انطية تنكس في العكس
كنفسها وبخبرية لا تنكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس نقض تنكس كنفسها وبخبرية لا تنكس
اصلا اصدق قولنا بعض الحيوان لانسان وكذب بعض الانسان كذا الحيوان كذا لك لتسمع من
الموجبات اعني الوقتيتين المطلقتين الوقتيين والوجدتين الممكنتين المطلقة العامة
لا تنكس والبواقي تنكس على ما سبق تفصيله في السوابق في العكس مستوي قوله بالعكس
اي حكم السوابق بينها حكم الموجبات في المستوى فلما ان الموجبة في المستوى لا تنكس بالاجزائية كذا
السالبة بينها لا تنكس الاجزائية يجوز ان يكون نقض المحمول في السالبة اعم من الموضوع
ولا يجوز سلب نقض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلاً يصح لاشئ من الانسان بلا حيوان^{١٣} ولا
لاشئ من الحيوان بل الانسان اصدق بعض الحيوان لان انسان كالفرس وكذا العكس
ابوجه الدائم ان والعامة تنكس جنسية مطلقة وانخاصات جنسية مطلقة لادنية
والوقتتان والـ بيان والمطلقة العامة مطلقة عامة والعكس للممكنتين

[illegible]

البيان البيان النقض نقض قد بين انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية وبينها وبين السالبة الجزئية ثم
على قياس الموجبات في استوى قوله البيان بيان بني كما ان المطالب المذكورة في
استوى كان مثبتا بخلاف فكذا بينها قوله والنقض النقض في مادة تخلف بين
هي مادة تخلف ثم قوله وقد بين انعكاس الخاصيتين الخ اما بيان انعكاس الخاصيتين
السالبة الجزئية في انعكاس استوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال في صدق باسرها
او بالادام بعض ج ليس ب مادام ج لا د اهما اي بعض ج ب بالفعل
بعض ب ليس ج مادام ب لا د اهما اي بعض ب ج بالفعل ذلك لعل الاستدلال
وهو ان نقض است الموضوع عن بعض ج وفدت حكم الادام الاصل وج ب بالفعل
بالفردية وهو قد بين ان بعض فاذن من ج ب بعض فاذن من ج ب بالفعل
نقض الموضوع في ج ب فاذن من ج ب بالفعل على ما هو التحقيق فنقض بعض ج ب
بعض ج ليس ب مادام ب لا د اهما اي بعض ج ب بالفعل فاذن من ج ب بالفعل
فبكون ب في بعض اوقات كونه ج لان الوصفين اذ اتفقا في ذات واحدة ثبت كل واحد
شبهاني زمان الآخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام ج ب
ان بعض ب اعني ليس ج مادام ب وهو الجزء الاول من انعكاس فثبت انعكاس الجزئية
فانهم ابا بيان انعكاس الخاصيتين من الموجبة الجزئية في انعكاس الى العرفية الخاصة
فهو ان يقال اذ صدق بعض ج ب مادام ج لا د اهما اي بعض ج ليس بالفعل الصدق

[The page contains dense handwritten Persian script in Maghrebi style, written diagonally from top-left to bottom-right. The text is highly cursive and difficult to decipher without specialized expertise. It appears to be a manuscript or a collection of notes.]

الى العرفية الخاصة بالاقتراض فصل القياس حول ثلث من مضايك لانه قول اخر

بعض ما ليس بليس ج ماد لم يسب لاد اهما ليس بعض ما ليس بليس ج بقول
وذلك بالاقتراض بقوله ان يفرض فوات الموضوع اعني بعض ج و قد جرم بالفعل
نهرب الشيخ وهو تحقيق ليس ب ليس بالفعل بحكم لادوام الاصل فصدق بعض ما ليس ب
ج بالفعل هو ملة و م لاد و لم العكس لان الاثبات يزعمه في انني ثم نقول ليس ج ما
ليس ب الا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات كونه ج
و قد كان حكم الاصل ان ب ماد ج ج و اخذ فصدق ان بعض ما ليس ب و هو ليس ج
ماد لم يسب ب و هو الجزء الاول من العكس فثبت العكس كذا جزئية فقال قوله القياس
قول الى غير ذلك من المثلث و قد تضمن المثلث النسبة من اجزاء لانه ما هو من
الاقتضاء ج بذلك الشرع الحق في حاشية الكتاب و قد ذكر المثلث في قوله نقول
و ذكرنا نحن العام متعارف في التبعات في بيان ان التبع بعد التبع لانه الى
اعتبار اجزاء الصوري في الحق فالقول شمل المركبات لانه و قد ذكرها بقوله لعل
الاعتبار ليس كذلك كالمركبات لانه واحدة مقتضية لاعتبارها و قد ذكرها
تقصيا اما السطحة فطرا اما المركبة فلان التبعات في التقصيا الصورية و اجزاء التبع
من المركبة ليس كذلك و لان التبعات في التقصيا ما بعد في فهم قضايها بعد و

فان قيل ان بعض ما ليس ب ليس ج ماد لم يسب لاد اهما ليس بعض ما ليس ب ليس ج بقول
وذلك بالاقتراض بقوله ان يفرض فوات الموضوع اعني بعض ج و قد جرم بالفعل
نهرب الشيخ وهو تحقيق ليس ب ليس بالفعل بحكم لادوام الاصل فصدق بعض ما ليس ب
ج بالفعل هو ملة و م لاد و لم العكس لان الاثبات يزعمه في انني ثم نقول ليس ج ما
ليس ب الا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات كونه ج
و قد كان حكم الاصل ان ب ماد ج ج و اخذ فصدق ان بعض ما ليس ب و هو ليس ج
ماد لم يسب ب و هو الجزء الاول من العكس فثبت العكس كذا جزئية فقال قوله القياس
قول الى غير ذلك من المثلث و قد تضمن المثلث النسبة من اجزاء لانه ما هو من
الاقتضاء ج بذلك الشرع الحق في حاشية الكتاب و قد ذكر المثلث في قوله نقول
و ذكرنا نحن العام متعارف في التبعات في بيان ان التبع بعد التبع لانه الى
اعتبار اجزاء الصوري في الحق فالقول شمل المركبات لانه و قد ذكرها بقوله لعل
الاعتبار ليس كذلك كالمركبات لانه واحدة مقتضية لاعتبارها و قد ذكرها
تقصيا اما السطحة فطرا اما المركبة فلان التبعات في التقصيا الصورية و اجزاء التبع
من المركبة ليس كذلك و لان التبعات في التقصيا ما بعد في فهم قضايها بعد و

[illegible][illegible]

[illegible]

تجلی ایضاً

بعض الحواریین علیہ السلام

انفصا واصلته ان الحكمة صغرى كانت الكبرى صغرى ودية او سر وطه عاتية او خا

2000

وفي الرابع ايجابها مع كلياته الصغرى او خالفها مع كلياته اعيانها
لستنج الوجبة الكلية مع الرابع والوجبة مع اسبابه الكلية

ليصلح كلياته الصغرى للشكل الاول تكون الصغرى كلياته ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول
والثالث الا غير قوله في الرابع ان شرط استياج الشكل الرابع بحسب الكم او كيف احد الامرين
ايجاب المقدمتين مع كلياته الصغرى او اما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلياته اعيانها وذلك لان
قوله انهما لازم ما كان المقدمتين بالتبيين او مقدمات مع كون الصغرى جزئية اخرى مقدمات
الكيف على التقادير الثلاث يحصل للاختلاف وتبديل العموم اما على الاول فلان الحق في قولنا
لا شئ من الحجر باسان لا شئ من الناطق كحجر هو الايجاب لو قلنا لا شئ من الفرس كحجر
كان الحق سلب اما على الثاني فاما اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان
الحق الايجاب لو قلنا كل فرس حيوان كان الحق سلب اما على الثالث فلان الحق في قولنا
بعض الحيوان انسان بعض جسم ليس حيوان هو الايجاب لو قلنا بعض الحجر ليس حيوان كان
الحق سلب ثم ان المصطلح في بيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتدال وهذا
لكمال بعده عن الطبع ولم يتغير ايضا الشايع للاختلافات الحاصلة من الوجبات في شئ
من الاسكال الاربعة بطول الكلام مما لم يفصدها موكلا الى موطلات اخص قوله لستنج
الوجبة الكلية آه الضروب المتبعة في هذا الشكل بحسب اقسامه اربعة طين اسبابها ثمانية

قوله لا شئ من الحجر باسان لا شئ من الناطق كحجر هو الايجاب لو قلنا لا شئ من الفرس كحجر كان الحق سلب اما على الثاني فاما اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب لو قلنا كل فرس حيوان كان الحق سلب اما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان بعض جسم ليس حيوان هو الايجاب لو قلنا بعض الحجر ليس حيوان كان الحق سلب ثم ان المصطلح في بيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتدال وهذا لكمال بعده عن الطبع ولم يتغير ايضا الشايع للاختلافات الحاصلة من الوجبات في شئ من الاسكال الاربعة بطول الكلام مما لم يفصدها موكلا الى موطلات اخص قوله لستنج الوجبة الكلية آه الضروب المتبعة في هذا الشكل بحسب اقسامه اربعة طين اسبابها ثمانية

قوله لا شئ من الحجر باسان

قوله لا شئ من الحجر باسان لا شئ من الناطق كحجر هو الايجاب لو قلنا لا شئ من الفرس كحجر كان الحق سلب اما على الثاني فاما اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب لو قلنا كل فرس حيوان كان الحق سلب اما على الثالث فلان الحق في قولنا بعض الحيوان انسان بعض جسم ليس حيوان هو الايجاب لو قلنا بعض الحجر ليس حيوان كان الحق سلب ثم ان المصطلح في بيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتدال وهذا لكمال بعده عن الطبع ولم يتغير ايضا الشايع للاختلافات الحاصلة من الوجبات في شئ من الاسكال الاربعة بطول الكلام مما لم يفصدها موكلا الى موطلات اخص قوله لستنج الوجبة الكلية آه الضروب المتبعة في هذا الشكل بحسب اقسامه اربعة طين اسبابها ثمانية

والسابع من صغر الصغرى الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
وصغر الصغرى السالبة الكلية مع الجزئية الكبرى الموجبة الكلية وصغر الكبرى السالبة الكلية مع الجزئية
قالوا لان من هذه ضربها المثلث من الموجبة الكلية والمثلث من السالبة الكلية مع موجبة جزئية كبرى
موجبة جزئية والباقى المشتملة على السبعة مع سابعة جزئية فى جميعها الا ان ضرب احد هوالركب من صغر
سابعة كلية وكبرى موجبة كلية فانه منتج سابعة كلية وفى عبارة المصنف ^١ خرجت ثمس ان
الاولين من هذه الضروب منتج السلب الجزئى وليس كذلك كما عرفت ولم يدم نظرنا
على جزئية المكان اولى التفصيل فهنا ان ضرب هذا الشكل ثمانية الاول من جزئيتين
والثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى فيخرجان جزئية جزئية وثلاث
من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية منتج سابعة كلية والاربع عكس ذلك الخامس
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية وآس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى وآس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والاشان
من سابعة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة لها ثمانية منتج
سابعة جزئية فاخطونا التفصيل فانه نافع بما سيجى قوله بانخلع وهو فى هذا الشكل ان
يؤخذ ضيقا اربعة ويضم الى احدى القدرتين لستة فيعكس الى ما يافى المقدم

والاخر من صغر الصغرى الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
وصغر الصغرى السالبة الكلية مع الجزئية الكبرى الموجبة الكلية وصغر الكبرى السالبة الكلية مع الجزئية
قالوا لان من هذه ضربها المثلث من الموجبة الكلية والمثلث من السالبة الكلية مع موجبة جزئية كبرى
موجبة جزئية والباقى المشتملة على السبعة مع سابعة جزئية فى جميعها الا ان ضرب احد هوالركب من صغر
سابعة كلية وكبرى موجبة كلية فانه منتج سابعة كلية وفى عبارة المصنف ^١ خرجت ثمس ان
الاولين من هذه الضروب منتج السلب الجزئى وليس كذلك كما عرفت ولم يدم نظرنا
على جزئية المكان اولى التفصيل فهنا ان ضرب هذا الشكل ثمانية الاول من جزئيتين
والثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى فيخرجان جزئية جزئية وثلاث
من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية منتج سابعة كلية والاربع عكس ذلك الخامس
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية وآس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى وآس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والاشان
من سابعة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة لها ثمانية منتج
سابعة جزئية فاخطونا التفصيل فانه نافع بما سيجى قوله بانخلع وهو فى هذا الشكل ان
يؤخذ ضيقا اربعة ويضم الى احدى القدرتين لستة فيعكس الى ما يافى المقدم

والاخر من صغر الصغرى الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية
وصغر الصغرى السالبة الكلية مع الجزئية الكبرى الموجبة الكلية وصغر الكبرى السالبة الكلية مع الجزئية
قالوا لان من هذه ضربها المثلث من الموجبة الكلية والمثلث من السالبة الكلية مع موجبة جزئية كبرى
موجبة جزئية والباقى المشتملة على السبعة مع سابعة جزئية فى جميعها الا ان ضرب احد هوالركب من صغر
سابعة كلية وكبرى موجبة كلية فانه منتج سابعة كلية وفى عبارة المصنف ^١ خرجت ثمس ان
الاولين من هذه الضروب منتج السلب الجزئى وليس كذلك كما عرفت ولم يدم نظرنا
على جزئية المكان اولى التفصيل فهنا ان ضرب هذا الشكل ثمانية الاول من جزئيتين
والثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى فيخرجان جزئية جزئية وثلاث
من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية منتج سابعة كلية والاربع عكس ذلك الخامس
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية وآس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى وآس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والاشان
من سابعة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة لها ثمانية منتج
سابعة جزئية فاخطونا التفصيل فانه نافع بما سيجى قوله بانخلع وهو فى هذا الشكل ان
يؤخذ ضيقا اربعة ويضم الى احدى القدرتين لستة فيعكس الى ما يافى المقدم

و مضابطه شریک لایق است ای الامرالدی اذ ارسیت فی کل قیاس اخوانی علی کان منجاست
 علی اثر الله السابقه بقوله انه لا بد ای لا بد فی استیاج القیاس من احدی الامرن علی سبیل

الرجوع الى الأصل في بيان كل خبر من أخبار

واما من مجموع موضوعات الكبر مع اختلاف في الكيفية مع تلكا فبوجهة الوسطى هو الكبر في سبيل انما
على بعض النقول فاعرف قوله الاما من مجموع موضوعات الكبر فبوجهة الامر الثاني من الامرين الذين ذكرنا ان
لا يفي في التايح القياس من احد جماعا صليكية كبرى يكون الكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدس
في الكيف وذلك في جميع ضرب اشكال الثاني وفي الضرب الثالث والرابع والخاص
والساكن من اشكال الرابع فقد شمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين ولذا
حلنا التردد الاول على منع اخلو فقد شير الى جميع شرايط اشكال الاول اشكال الثاني كما
وجهه والى شرايط اشكال الثاني والذكر كما وكيفا بقيت شرايط اشكال الثاني بحسب جهة فاشارة
بقولهم مناهة ونقول ليع مناهة ان معنى ان القياس المتبع اشتمل على الامر الثاني ان معنى مجموع
الاكبر مع اختلاف في الكيف اذ كان الاوسط متساويا ومحمولا في كلتا تقديره كما في اشكال الثاني في
لا يفي في التايح شرايط ثالث فهو مناهة فبوجهة الوسطى المحمول الى وجه الكبر الموضع
الكبرى نسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات الاسماء الموضع في صغرى بمعنى لا بد ان يكون
الاسمان المذكوران كيفيتين بحيث يتبع اجتماع ما بين نسبتين في الصغرى ولو شرايطا فاما
وهذه المناهة واثره وجودا وعدا مع ما من شرط اشكال الثاني بحسب الجهة بوجهة التحقيق
الاستياج وباتقاء ما يتبعها اما انها واثره مع شرطين وجودا او كليا او جدا شرطه ان
تحقق المناهة المذكورة فلا بد اذ كانت الصغرى مما يصدق عليه

والا يفي في التايح القياس من احد جماعا صليكية كبرى يكون الكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدس
في الكيف وذلك في جميع ضرب اشكال الثاني وفي الضرب الثالث والرابع والخاص
والساكن من اشكال الرابع فقد شمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين ولذا
حلنا التردد الاول على منع اخلو فقد شير الى جميع شرايط اشكال الاول اشكال الثاني كما
وجهه والى شرايط اشكال الثاني والذكر كما وكيفا بقيت شرايط اشكال الثاني بحسب جهة فاشارة
بقولهم مناهة ونقول ليع مناهة ان معنى ان القياس المتبع اشتمل على الامر الثاني ان معنى مجموع
الاكبر مع اختلاف في الكيف اذ كان الاوسط متساويا ومحمولا في كلتا تقديره كما في اشكال الثاني في
لا يفي في التايح شرايط ثالث فهو مناهة فبوجهة الوسطى المحمول الى وجه الكبر الموضع
الكبرى نسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات الاسماء الموضع في صغرى بمعنى لا بد ان يكون
الاسمان المذكوران كيفيتين بحيث يتبع اجتماع ما بين نسبتين في الصغرى ولو شرايطا فاما
وهذه المناهة واثره وجودا وعدا مع ما من شرط اشكال الثاني بحسب الجهة بوجهة التحقيق
الاستياج وباتقاء ما يتبعها اما انها واثره مع شرطين وجودا او كليا او جدا شرطه ان
تحقق المناهة المذكورة فلا بد اذ كانت الصغرى مما يصدق عليه

والا يفي في التايح القياس من احد جماعا صليكية كبرى يكون الكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدس
في الكيف وذلك في جميع ضرب اشكال الثاني وفي الضرب الثالث والرابع والخاص
والساكن من اشكال الرابع فقد شمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين ولذا
حلنا التردد الاول على منع اخلو فقد شير الى جميع شرايط اشكال الاول اشكال الثاني كما
وجهه والى شرايط اشكال الثاني والذكر كما وكيفا بقيت شرايط اشكال الثاني بحسب جهة فاشارة
بقولهم مناهة ونقول ليع مناهة ان معنى ان القياس المتبع اشتمل على الامر الثاني ان معنى مجموع
الاكبر مع اختلاف في الكيف اذ كان الاوسط متساويا ومحمولا في كلتا تقديره كما في اشكال الثاني في
لا يفي في التايح شرايط ثالث فهو مناهة فبوجهة الوسطى المحمول الى وجه الكبر الموضع
الكبرى نسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات الاسماء الموضع في صغرى بمعنى لا بد ان يكون
الاسمان المذكوران كيفيتين بحيث يتبع اجتماع ما بين نسبتين في الصغرى ولو شرايطا فاما
وهذه المناهة واثره وجودا وعدا مع ما من شرط اشكال الثاني بحسب الجهة بوجهة التحقيق
الاستياج وباتقاء ما يتبعها اما انها واثره مع شرطين وجودا او كليا او جدا شرطه ان
تحقق المناهة المذكورة فلا بد اذ كانت الصغرى مما يصدق عليه

[illegible][illegible]

ورفع التالي ومن الحقيقة وضع كل كمانته المحجج ورفعه كمانته اخلو وقد تيسر باسم فباس
 اختلف بسبب ما يقصد بانيات المطلوب باطلان نقضه وموجه الى استثنائي وانظر الى
 اعلم فلا يلزم من تحققه تحقق الملازم ولا من انتفاء الملازم انتفاء الملازم وقد علمت من المراء
 بالنسبة في هذا الباب للضرورة واعلم ايضا ان المراء بالنسبة بينها العنادية وان كانت شرطية
 منفصلة فبانه اجمع منتج من وضع كل جز ورفعه الآخر لا متبايع اجتماعها ولا منتج من رفع
 كل جزا لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان
 كل وضع الآخر لعدم متبايع اخلو بينهما وانه اخلو بالعاس اما تحقيقه فلا اشكت على منع
 اجمع واخلو معا منتج في الصور الاربعة قوليه ورفع التالي نحو كان في انسانا كان
 حيوانا لانه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فليس بانسان قوله ومن تحقيقه كقولنا انما يكون
 هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بغيره ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بغيره فهو زوج لكنه ليس
 بغيره قوله كمانته اجمع نحو هذا اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر قوله كمانته اخلو
 نحو هذا اما الشجر او الحجر لكنه ليس بالاشجر فهو لا حجر لكنه ليس بالاحجر فهو لا شجر قوله قد تخلص
 اعلم قد تبدل على اثبات المدعى بانه لو لا الصدق نقضه لاستحالة ارتفاع اية النقيضين لكن
 نقضه غير واقع فيكون هو اتفاقا كما مر غير مرة في مباحث العلوس لا قسمة وهذا القسم من الال
 يسمى بخلف الال لا يخرج الى خلف اي الحال على تقدير صدق نقض المطلوب لانه لا يتصل منه
 هذا على تقدير كلف بهتم ارجع ابي البطران ١٢
 المطلوب من خلفه اي من جهة الذي ينقضه وهذا ليس قليا واسد ابل نحل الى قيا سين

قوله قد علمت من المراء بالنسبة في هذا الباب للضرورة واعلم ايضا ان المراء بالنسبة بينها العنادية وان كانت شرطية
 منفصلة فبانه اجمع منتج من وضع كل جز ورفعه الآخر لا متبايع اجتماعها ولا منتج من رفع
 كل جزا لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان فاذ لم يكن كان
 كل وضع الآخر لعدم متبايع اخلو بينهما وانه اخلو بالعاس اما تحقيقه فلا اشكت على منع
 اجمع واخلو معا منتج في الصور الاربعة قوليه ورفع التالي نحو كان في انسانا كان
 حيوانا لانه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فليس بانسان قوله ومن تحقيقه كقولنا انما يكون
 هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بغيره ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بغيره فهو زوج لكنه ليس
 بغيره قوله كمانته اجمع نحو هذا اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر قوله كمانته اخلو
 نحو هذا اما الشجر او الحجر لكنه ليس بالاشجر فهو لا حجر لكنه ليس بالاحجر فهو لا شجر قوله قد تخلص
 اعلم قد تبدل على اثبات المدعى بانه لو لا الصدق نقضه لاستحالة ارتفاع اية النقيضين لكن
 نقضه غير واقع فيكون هو اتفاقا كما مر غير مرة في مباحث العلوس لا قسمة وهذا القسم من الال
 يسمى بخلف الال لا يخرج الى خلف اي الحال على تقدير صدق نقض المطلوب لانه لا يتصل منه
 هذا على تقدير كلف بهتم ارجع ابي البطران ١٢
 المطلوب من خلفه اي من جهة الذي ينقضه وهذا ليس قليا واسد ابل نحل الى قيا سين

وتمثل بیان شارحہ جزئی فی الآخر فی عقدہ حکم الثبوت فیہ

و آنست که فی کلّیّه عرض من المضامین الیه ای الاشیات کما یسألای کلّی ملک البحر نیات هذا و ان اشتر

عالم مجرب و اعلیٰ کمالیہا حسب انظار الان فی الواقع لا کمون المطلوب بالاستقرا والا حکمی تحقیق و تک

انهم قالوا ان لا تستد ايمانهم صفوح حال خبريات باسره ودر سنج الى تقاسيم كقولنا كل حيوان

اما باطن و غیر باطن کل باطن حسن کل غی باطن من الحیوان استیع کل حیوان من هذا القسم و یقین

ما نص كمنه فیه تبیع اكثر الحزب یا كقولنا هم یون یك كذا لا اقل عند الموضع لان الانسان كنكك انفرج

تلك التي غيرتك خاصتنا من افراد يهودان بر القسم لا نريد الا انظر انوسن الجاز بنكيون من الجونا

تسلی از صافه با تخریک کلمه لامعی مندرج کما تسعید فی استیحا و الاخصی ابن الحاکم ابن الشافعی

و انھوں نے یہاں سے دوکان کے طلبہ کو حکم کیا کہ ان کو اور ان کے بھائی بھائی کے ملازمین کو جو کہ بعض نے یہاں سے

ایضا: بعضی حکیمان فرس میگویند انسان کل فرس تحرک کند اما فعل مند اضع و کل انسان میماند

خروج قطعاً این بعض را چون گندمک مسنیر از علم ان جعل عبارة الحسن علی التوفیق کما بهلر وایه حسن

ج حيث الدراريه ايضا انتم ليس في شبهه صحوة تعرفين بالاعم قوله التثنية يا ابن انسان كنه في لا

عند الحکم فی ایسی حالت کہ اگر فی البدیہہ اللہ و تعبیرہ آخری تشبیہ جبری ہوئی ہو تو فی حقیقت

ما ثبت في شبه الحكم الثابت في شبه الجعل بترك المعنى كما في قوله جبرم لان المخبر هو علة

شیخ الاسلام و مروجہ دینی انجمن دینی العبادین سید محمد خان شکیل جو کچھ الٹی تھیں انہیں دیکھ کر

[illegible][illegible]

فهم القوام المستعمل في القوم والجماع
وهم من عبادة القوم والجماع
الاستقام بالاصلاح والجماع
العرفان المستعمل في القوم والجماع
الاستقام بالاصلاح والجماع

قد علمنا ان كل ما في العالم لا يخرج الا من هذه المبادئ الثلاثة
 وهي المبدأ الأول وهو المبدأ الأول وهو المبدأ الأول
 والمبدأ الثاني وهو المبدأ الثاني وهو المبدأ الثاني
 والمبدأ الثالث وهو المبدأ الثالث وهو المبدأ الثالث

و اصولها الاوليات اثبات

المطابق الثابت باعتبار تصديق لم يزل الشك الوهمي في التفسير وسائر التصورات
 وقيد الجازم اخرج الفطن والمطابقة بطل الكركب والثابت لتقديس ثم للمقدمات التقنية المبرهنة
 او نظريات تنتمية الى البدييات كاستحالة الدور والتسلسل فاصول لم يقينية بلى البدييات
 والمنظريات متفرقة عليها البدييات ستة اقسام كما لا استقرار ووجه انضباط انضباط
 البدييات لئلا يكون تصور فيها مع انسية كافية في الحكم وانجزم او لا يكون فالاول هو المبدأ
 والثاني اما ان يتوقف على وسط غير احسن الظاهر الباطن او لا الثاني اثباتات يتقسم
 الى اثباتات بحس الظاهر بحس حيات والى اثباتات بحس الباطن ويسمى بعدايات
 والاول الملائكة من تلك الوسط بحيث لا تغيب عن الذين عند تصور حضور الاطراف والاول
 كذا كذا والاول هي المبادئ ويسمى قضايا قياسية ما تمها ما الثاني اما ان يتعمل فيها كذا
 وهو الاشارة الى المبادئ الى المبادئ او لا يتعمل في الاول كذا كذا
 ان كان الحكم فيه حاصل لا بخارج ما تمهت في عند عقل فلو هو على كذا كذا في التواتر
 وان لم يكن كذلك بل حاصل من كذا كذا في التجارب في التجارب وقد علم ذلك
 وكل وجه منها قوله البدييات كقولنا ان كل ما في العالم لا يخرج الا من هذه المبادئ الثلاثة
 ان كان الحكم فيه حاصل لا بخارج ما تمهت في عند عقل فلو هو على كذا كذا في التواتر
 ان كان الحكم فيه حاصل لا بخارج ما تمهت في عند عقل فلو هو على كذا كذا في التواتر

قد علمنا ان كل ما في العالم لا يخرج الا من هذه المبادئ الثلاثة
 وهي المبدأ الأول وهو المبدأ الأول وهو المبدأ الأول
 والمبدأ الثاني وهو المبدأ الثاني وهو المبدأ الثاني
 والمبدأ الثالث وهو المبدأ الثالث وهو المبدأ الثالث

قد علمنا ان كل ما في العالم لا يخرج الا من هذه المبادئ الثلاثة
 وهي المبدأ الأول وهو المبدأ الأول وهو المبدأ الأول
 والمبدأ الثاني وهو المبدأ الثاني وهو المبدأ الثاني
 والمبدأ الثالث وهو المبدأ الثالث وهو المبدأ الثالث

کلی اللہ جان و قیوم العزیز اور آرا و طائفہ کتب و صحیفہ کلمات عند اللہ بقوله و السلام

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً للناس

[illegible]

الموضوعات التي تبحث في العلم عن اعراضها الذاتية والبيك وهي حدود الموضوعات

محتاجه الى تنبيه كانه جوابه قوله تعجب في العلم لم يعلم لعلين اما لوجوبه في بعض النسخ من ابي

[illegible]

من المبادىء الحقيقية فلا يكون جزءا على حدة ايضا والاربع من مقدمات التشرع فلا يكون

و يمكن الجواب بانفسه ان الاشقة في الاربعة ما على الاول فيقال ان نفس الموضوع ان
في السائل لكن الاشقة لا اعتدوا به في حجب التي المتضمنة من العلم بقرينة احوال البحث فيها

علي حده او يقال ان السائل ليس في مجموع الموضوعات المحمولات بالنسب بل المحمولات
المنسوبة الى الموضوعات قال المحقق الدوراني في حاشية المطالع السائل في المحمولات المنسوبة بالمثل

[illegible]

سید محمد علی بن ابی طالب

(Signature)

کتابخانه عمومی

[illegible]

ان السائل في القصد ذكره ان يكون من
الاصحاب من قبله على ان يكون من
علماء زمانه من قبله على ان يكون من
علماء زمانه من قبله على ان يكون من

[illegible]

اسی طرح وہ ساری چیزیں ملاحظہ فرمائی کہ ان میں سے جو کچھ وہاں کے لوگوں کو ضروری تھا

[illegible]

والحدید سے قبل

[illegible]

بقا الموضوع على كسره في العادة على هذا التقدير في غاية السهولة التي ان الضابط في الامر الجمل بشرائط اخصه واما
 ان الجمل عين لفصل من انما الفرق بالاجمال والتفصيل فلا بد من التزام من الشرط والضابطه والا يلزم مفاسد اخرى
 غير عديدة وهي انه لا بد من احد الامرين على سبيل منع اخلو مع الضميمة اعتبره مع كل من شرطه باس باجماعها ايضا كما ستعرف
 اما من مجموعهم وشمول موضوعية الاوسطاى كون موضوع القضية او على ما يقتضيه الياء اصدريه والاضافة العهدية في
 قوله موضوعية الاوسطاى ان كل في ذلك بمعنى الموضوع الكائن او على الجمل المصدري الفاعل في اضافة اصدريه الى الموضوع
 حتى يصح اضافة المعلوم اليه فلا تنحى لشمول كون الموضوع او على بل المراد لا بد من شمول الموضوع الكائن او على فلا بد من
 ذلك لان القضية كلية مضمومة الى الاوسطاى فتستفاد من الاضافة العهدية والكلية من المضمومة معناه اللغوي لا شمول فموجب
 قوله عموم موضوعية الاوسطاى في القضية كلية مضمومة الى الاوسطاى بحسب المعنى اللغوي لانه مطلق في هذا المعنى فان وقع كلا الامرين
 من افاضل مزر احاط الاول انه يلزم من ذلك ان يكون المراد بالعموم كلية القضية وهذا مطلقا غريب في هذا المعنى فاني اعموم
 لا يتصل بهند المعنى بالكلية بل الثاني ان التقدير من هذه العبارة انه لا بد ان يكون الاوسطاى فكلما اذا كان موضوعا لا يكون المقدم
 التي يكون الاوسطاى فيها موضوعا هي ثم لما فرغنا مما يتعلق بالاضافة فشرع في اقصاها فنقول ان القول في القضية كلية كبرى
 الاول وكلمة اخرى تعني الشكل الثالث وكلمة اخرى في الضرب الاول والثاني الثالث والرابع والسادس والثامن من اسطر
 الرابع دون الخامس والسادس في صفة ما جازية فلا تنطبق تحت عموم موضوعية الاوسطاى فقد اشار الى جميع شرائط الشكل الاول
 والثالث كما وبعض الشرط كذلك من الرابع ايضا جهة ما شكك في شعور وهو ان قوله في الشكل الى ان كل قضية يكون الاوسطاى فيها
 موضوعا يجب ان يكون كلية فيلزم ان تكون كلها مقدمة في الشكل الثالث كلمتين اذا الاوسطاى موضوع فيها وهذا فاسد جدا اذا ما
 اشترط فيه كلية امه ما دون المقدسين في كل انما لا نسلم ان هذا القول في ذلك بل انما يلزم قضية مبهمة ليس بالكلية الا عموم
 موضوعية الاوسطاى في الجملة قد كانت في كلمة امه ما في الشكل الثالث وما عرفت من عموم موضوعية الاوسطاى ليس هو على سبيل
 الاطلاق بل مع احد الامرين على سبيل منع اخلو المصطلح في الاوسطاى فاعل في ما بان على الجمل الاوسطاى باعلى الاوسطاى فاعل كافي
 صغرى الشكل الاول اما بان على الجمل الاوسطاى فاعل كافي صغرى الشكل الثالث و صغرى الضرب الاول والثاني
 والرابع والسادس من الشكل الرابع فاشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث كفاية جهة والى شرائط صغرى الضرب الرابع
 المذكورة من الرابع ايضا وقد مرت الاشارة الى هذه كلها كما قبل الى صغرى الضرب الثالث والثامن من الرابع ايضا فكل
 عند الضام في هذه المجموع لا يصدق عليها والمراد انما هو ذلك فاني جهنت الاشارة الى جميع شرائط الشكل الاول
 والثالث كما وكفاية جهة والى صغرى الضرب الرابعة المذكورة وكل كفاية جهة لكن الاشارة الى صغرى ضرب الرابع في شكل الاول

في قوله موضوعية الاوسطاى في القضية كلية مضمومة الى الاوسطاى بحسب المعنى اللغوي لانه مطلق في هذا المعنى فان وقع كلا الامرين
 من افاضل مزر احاط الاول انه يلزم من ذلك ان يكون المراد بالعموم كلية القضية وهذا مطلقا غريب في هذا المعنى فاني اعموم
 لا يتصل بهند المعنى بالكلية بل الثاني ان التقدير من هذه العبارة انه لا بد ان يكون الاوسطاى فكلما اذا كان موضوعا لا يكون المقدم
 التي يكون الاوسطاى فيها موضوعا هي ثم لما فرغنا مما يتعلق بالاضافة فشرع في اقصاها فنقول ان القول في القضية كلية كبرى
 الاول وكلمة اخرى تعني الشكل الثالث وكلمة اخرى في الضرب الاول والثاني الثالث والرابع والسادس والثامن من اسطر
 الرابع دون الخامس والسادس في صفة ما جازية فلا تنطبق تحت عموم موضوعية الاوسطاى فقد اشار الى جميع شرائط الشكل الاول
 والثالث كما وبعض الشرط كذلك من الرابع ايضا جهة ما شكك في شعور وهو ان قوله في الشكل الى ان كل قضية يكون الاوسطاى فيها
 موضوعا يجب ان يكون كلية فيلزم ان تكون كلها مقدمة في الشكل الثالث كلمتين اذا الاوسطاى موضوع فيها وهذا فاسد جدا اذا ما
 اشترط فيه كلية امه ما دون المقدسين في كل انما لا نسلم ان هذا القول في ذلك بل انما يلزم قضية مبهمة ليس بالكلية الا عموم
 موضوعية الاوسطاى في الجملة قد كانت في كلمة امه ما في الشكل الثالث وما عرفت من عموم موضوعية الاوسطاى ليس هو على سبيل
 الاطلاق بل مع احد الامرين على سبيل منع اخلو المصطلح في الاوسطاى فاعل في ما بان على الجمل الاوسطاى باعلى الاوسطاى فاعل كافي
 صغرى الشكل الاول اما بان على الجمل الاوسطاى فاعل كافي صغرى الشكل الثالث و صغرى الضرب الاول والثاني
 والرابع والسادس من الشكل الرابع فاشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث كفاية جهة والى شرائط صغرى الضرب الرابع
 المذكورة من الرابع ايضا وقد مرت الاشارة الى هذه كلها كما قبل الى صغرى الضرب الثالث والثامن من الرابع ايضا فكل
 عند الضام في هذه المجموع لا يصدق عليها والمراد انما هو ذلك فاني جهنت الاشارة الى جميع شرائط الشكل الاول
 والثالث كما وكفاية جهة والى صغرى الضرب الرابعة المذكورة وكل كفاية جهة لكن الاشارة الى صغرى ضرب الرابع في شكل الاول

في قوله موضوعية الاوسطاى في القضية كلية مضمومة الى الاوسطاى بحسب المعنى اللغوي لانه مطلق في هذا المعنى فان وقع كلا الامرين

[illegible]

انہوں نے اپنے ہاتھوں سے
 کھنڈی بنائی ہے جس میں
 حضرت قاضی محمد بن محمد
 رحمہ اللہ کا نام ہے
 اور ان کے ہاتھوں سے
 کھنڈی بنائی ہے جس میں
 حضرت قاضی محمد بن محمد
 رحمہ اللہ کا نام ہے

اشترط عليه التصديق فاحتمل كون المعنى كقوله في هذه الضربة بعيد عن مثله وانما قيلت هذه من المرام وقد بقي بعد جوابه
 انقام فعله ان يعود الى اصل الكلام وايقن ما به الحق عند العبد يستهان فاعلم انما هذه الملافة باكمل ايجابها لانها بينهما
 المعنى اى ما يكبره يوسن والسلب انما هو سلب الملافة بهذا المعنى فان قيل انما قيلت الملافة بين الايجاب والسلب
 الحكمية التى هى مورد الاجاب سلب كليهما الا الحكم الايجابى فقط اذ هو محله معنى اصطلاحى ليس مبنى الكلام علمى فالحاجة الى ما
 ان فيها مبنى على الوصف وبغير فهمها الايجاب فقط وانما خصصنا هذه الضربة من الاربعة اذ ضربنا لثالث وسادس اشارة
 منه صغيرة لاسانته لا تصدق عليها الملافة الا وسطا لا غير فاعلم ايجابا او ضربا انما هو من جهة تصديق
 ملك الملافة ولكن لا تصدق عليها ما انقضت اليه والملافة اعنى عموم موضوعية الاوسط لكونها جزئية وقوله او محله
 قوايا فاقا اى محل الاوسط ايجابا اذ محله بينا معنى التصديق ومن بينها سمعهم بقوله ان لا يحمل عليه اى صادق وكون
 محله اى صادق والسلب انما هو محله حقيقة فى اصطلاحهم لان محله عفا عبارة عن الملافة بين اثنين ثبوت شئ لشيء او نفيه
 عنه فكما ان الايجاب رابطة في زيد قائم كذلك السلب فى زيد ليس بقائم ايضا رابطة والامكان السالبة حلية ولذا قال الحكم
 القضيته ان حكمه فيها ثبوت شئ لشيء او نفيه عنه فحلية لكسب معنى مصطلح غير مراد منها فلا يدور ما دونه والعرف ايجابى وتبعا
 الاغنى الاول ان يقول او ثابته لا كبر اذ اقول فى الوصف انهم من يكون ايجابا او سلبا فلا يفيد الايجاب فقط فلو ان
 فانه لا ايجاب فقط ولا حاجة الى ما تحلف ان من يبنى على المعنى المتبادر من محله هو الايجاب فقط ولعل ما قال الشارح الذى ان
 السلب سلب محله وانما محله من الايجاب مبنى على ما قلنا وما يشترح من كلام بعض الناطرين عليه ان محله اصطلاحا هو الايجاب
 وهو المراد منها نفيه ان هذا يستلزم ان لا يطلق الحكمية عفا على اشكال زيد ليس بقائم فاجاب بان إطلاق الحكمية على السالبة
 لا على سلب حقيقة وفيه ان هذا يستلزم ان لا تكون تلك السالبة تضايفا فضلا عن الحكميات اذ محله عند السلب هو الربط
 والخصوص اعنى الايجاب مبنى على سلب محله فى السالبة بقى المحكوم عليه ويدرول الربط والاقال كونهما قضية فعاد المحذور فاعلم
 الجواب المذكور قيل السلب فى السالبة وان كان سلب محله لكن هذا السلب ابطمين الطرفين فية ان قضية اما حلية او شرطية
 والحلية لا يميزها من محله فالسالبة المذكورة ان لم تكن حلية لعدم محله فلا جرم اما ان يكون شرطية او شرطية منها ومن حكمية
 وكلاهما باطلان اللهم الا ان تميز ان الحكمية اعم من ان يكون فيها محله ولا فاقم وقوله على الاكبر شعلق محله اى بان الاكبر
 موضوعا كالا او بعضا وذا اشار الى الضرب الاول والثاني والثالث والسادس من اشكال الرابع كفا وكما انا على الكبر
 كفا فلان قوله محله على الاكبر نفيه ايجاب الكبرى واما كفا فانه مطلقا وعدم تقييده بالحلية وبجزئية ولا ريب فى ان كبرى
 هذه الضربة جزئية كلية او جزئية واما الى المعنى كفا فلان اشعرهما ما ضم اليه قوله محله على الاكبر اعنى عموم موضوعية الاوسط

اشترط عليه التصديق فاحتمل كون المعنى كقوله في هذه الضربة بعيد عن مثله وانما قيلت هذه من المرام وقد بقي بعد جوابه
 انقام فعله ان يعود الى اصل الكلام وايقن ما به الحق عند العبد يستهان فاعلم انما هذه الملافة باكمل ايجابها لانها بينهما
 المعنى اى ما يكبره يوسن والسلب انما هو سلب الملافة بهذا المعنى فان قيل انما قيلت الملافة بين الايجاب والسلب
 الحكمية التى هى مورد الاجاب سلب كليهما الا الحكم الايجابى فقط اذ هو محله معنى اصطلاحى ليس مبنى الكلام علمى فالحاجة الى ما
 ان فيها مبنى على الوصف وبغير فهمها الايجاب فقط وانما خصصنا هذه الضربة من الاربعة اذ ضربنا لثالث وسادس اشارة
 منه صغيرة لاسانته لا تصدق عليها الملافة الا وسطا لا غير فاعلم ايجابا او ضربا انما هو من جهة تصديق
 ملك الملافة ولكن لا تصدق عليها ما انقضت اليه والملافة اعنى عموم موضوعية الاوسط لكونها جزئية وقوله او محله
 قوايا فاقا اى محل الاوسط ايجابا اذ محله بينا معنى التصديق ومن بينها سمعهم بقوله ان لا يحمل عليه اى صادق وكون
 محله اى صادق والسلب انما هو محله حقيقة فى اصطلاحهم لان محله عفا عبارة عن الملافة بين اثنين ثبوت شئ لشيء او نفيه
 عنه فكما ان الايجاب رابطة في زيد قائم كذلك السلب فى زيد ليس بقائم ايضا رابطة والامكان السالبة حلية ولذا قال الحكم
 القضيته ان حكمه فيها ثبوت شئ لشيء او نفيه عنه فحلية لكسب معنى مصطلح غير مراد منها فلا يدور ما دونه والعرف ايجابى وتبعا
 الاغنى الاول ان يقول او ثابته لا كبر اذ اقول فى الوصف انهم من يكون ايجابا او سلبا فلا يفيد الايجاب فقط فلو ان
 فانه لا ايجاب فقط ولا حاجة الى ما تحلف ان من يبنى على المعنى المتبادر من محله هو الايجاب فقط ولعل ما قال الشارح الذى ان
 السلب سلب محله وانما محله من الايجاب مبنى على ما قلنا وما يشترح من كلام بعض الناطرين عليه ان محله اصطلاحا هو الايجاب
 وهو المراد منها نفيه ان هذا يستلزم ان لا يطلق الحكمية عفا على اشكال زيد ليس بقائم فاجاب بان إطلاق الحكمية على السالبة
 لا على سلب حقيقة وفيه ان هذا يستلزم ان لا تكون تلك السالبة تضايفا فضلا عن الحكميات اذ محله عند السلب هو الربط
 والخصوص اعنى الايجاب مبنى على سلب محله فى السالبة بقى المحكوم عليه ويدرول الربط والاقال كونهما قضية فعاد المحذور فاعلم
 الجواب المذكور قيل السلب فى السالبة وان كان سلب محله لكن هذا السلب ابطمين الطرفين فية ان قضية اما حلية او شرطية
 والحلية لا يميزها من محله فالسالبة المذكورة ان لم تكن حلية لعدم محله فلا جرم اما ان يكون شرطية او شرطية منها ومن حكمية
 وكلاهما باطلان اللهم الا ان تميز ان الحكمية اعم من ان يكون فيها محله ولا فاقم وقوله على الاكبر شعلق محله اى بان الاكبر
 موضوعا كالا او بعضا وذا اشار الى الضرب الاول والثاني والثالث والسادس من اشكال الرابع كفا وكما انا على الكبر
 كفا فلان قوله محله على الاكبر نفيه ايجاب الكبرى واما كفا فانه مطلقا وعدم تقييده بالحلية وبجزئية ولا ريب فى ان كبرى
 هذه الضربة جزئية كلية او جزئية واما الى المعنى كفا فلان اشعرهما ما ضم اليه قوله محله على الاكبر اعنى عموم موضوعية الاوسط

اشترط عليه التصديق فاحتمل كون المعنى كقوله في هذه الضربة بعيد عن مثله وانما قيلت هذه من المرام وقد بقي بعد جوابه
 انقام فعله ان يعود الى اصل الكلام وايقن ما به الحق عند العبد يستهان فاعلم انما هذه الملافة باكمل ايجابها لانها بينهما
 المعنى اى ما يكبره يوسن والسلب انما هو سلب الملافة بهذا المعنى فان قيل انما قيلت الملافة بين الايجاب والسلب
 الحكمية التى هى مورد الاجاب سلب كليهما الا الحكم الايجابى فقط اذ هو محله معنى اصطلاحى ليس مبنى الكلام علمى فالحاجة الى ما
 ان فيها مبنى على الوصف وبغير فهمها الايجاب فقط وانما خصصنا هذه الضربة من الاربعة اذ ضربنا لثالث وسادس اشارة
 منه صغيرة لاسانته لا تصدق عليها الملافة الا وسطا لا غير فاعلم ايجابا او ضربا انما هو من جهة تصديق
 ملك الملافة ولكن لا تصدق عليها ما انقضت اليه والملافة اعنى عموم موضوعية الاوسط لكونها جزئية وقوله او محله
 قوايا فاقا اى محل الاوسط ايجابا اذ محله بينا معنى التصديق ومن بينها سمعهم بقوله ان لا يحمل عليه اى صادق وكون
 محله اى صادق والسلب انما هو محله حقيقة فى اصطلاحهم لان محله عفا عبارة عن الملافة بين اثنين ثبوت شئ لشيء او نفيه
 عنه فكما ان الايجاب رابطة في زيد قائم كذلك السلب فى زيد ليس بقائم ايضا رابطة والامكان السالبة حلية ولذا قال الحكم
 القضيته ان حكمه فيها ثبوت شئ لشيء او نفيه عنه فحلية لكسب معنى مصطلح غير مراد منها فلا يدور ما دونه والعرف ايجابى وتبعا
 الاغنى الاول ان يقول او ثابته لا كبر اذ اقول فى الوصف انهم من يكون ايجابا او سلبا فلا يفيد الايجاب فقط فلو ان
 فانه لا ايجاب فقط ولا حاجة الى ما تحلف ان من يبنى على المعنى المتبادر من محله هو الايجاب فقط ولعل ما قال الشارح الذى ان
 السلب سلب محله وانما محله من الايجاب مبنى على ما قلنا وما يشترح من كلام بعض الناطرين عليه ان محله اصطلاحا هو الايجاب
 وهو المراد منها نفيه ان هذا يستلزم ان لا يطلق الحكمية عفا على اشكال زيد ليس بقائم فاجاب بان إطلاق الحكمية على السالبة
 لا على سلب حقيقة وفيه ان هذا يستلزم ان لا تكون تلك السالبة تضايفا فضلا عن الحكميات اذ محله عند السلب هو الربط
 والخصوص اعنى الايجاب مبنى على سلب محله فى السالبة بقى المحكوم عليه ويدرول الربط والاقال كونهما قضية فعاد المحذور فاعلم
 الجواب المذكور قيل السلب فى السالبة وان كان سلب محله لكن هذا السلب ابطمين الطرفين فية ان قضية اما حلية او شرطية
 والحلية لا يميزها من محله فالسالبة المذكورة ان لم تكن حلية لعدم محله فلا جرم اما ان يكون شرطية او شرطية منها ومن حكمية
 وكلاهما باطلان اللهم الا ان تميز ان الحكمية اعم من ان يكون فيها محله ولا فاقم وقوله على الاكبر شعلق محله اى بان الاكبر
 موضوعا كالا او بعضا وذا اشار الى الضرب الاول والثاني والثالث والسادس من اشكال الرابع كفا وكما انا على الكبر
 كفا فلان قوله محله على الاكبر نفيه ايجاب الكبرى واما كفا فانه مطلقا وعدم تقييده بالحلية وبجزئية ولا ريب فى ان كبرى
 هذه الضربة جزئية كلية او جزئية واما الى المعنى كفا فلان اشعرهما ما ضم اليه قوله محله على الاكبر اعنى عموم موضوعية الاوسط

وذلك في نفسه ثم اتفقت بالاساليب والحق ان معنى تلك الضروب كلية موجبة او سالبة وقد بين هذا موضع شبهة
عربية تحمل بانه لا اشتراك في هذه الضابط الى كبرى الضرب ان كان كبر او موجبة جزئية
والا عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بل انما يشكها عموم موضوعية الاوسط مع ملاقة على الاكبر وبه لا يشك باكلية كل واحد
والا الى صغر او كفا اذ هي سالبة كلية ولا يشكها الا الشق الثاني من الترديد الثاني المعنى عموم موضوعية الاوسط مع ملاقة على الاكبر وبه لا يشك
كيفية استيضا الاشارة الى الضرب من الاولين كما كيف انتم الاول من شطب من المذكورين على الترديد المعنى ايها السامع كلية
وبلاشارة الى الثالث والثاس كما كيف انتم الاول من الضرب من الاولين كلفا من المذكورين في الشق الاول من
الترديد الثاني اذ هو مودى بعض ما يشير اليه قوله احتملا فعام كلية احد هما ايضا اذ راء الضرب من الاولين كلفا من المذكورين
نحو تخصيص الاشارة الى ايها السامع كلية الصغرى الى ههنا ك وقع من العارف الجامع والفاضل المافوي في
قوله التبر فاعلم انكم من المؤمنين بالاموات وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وانما خصنا هذه الضروب لانه كبر
موجبة بخلاف الرابع السابع لان كبرهما سالبة فلا تدب تحت حمله على الاكبر ايها باو بخلاف السكوس ذكره وان كانت موجبة
لكن معناه سالبة جزئية فلا يصدق عليها عموم موضوعية الاوسط وبخلاف الخامس اذ هو موجبة جزئية وكبرها سالبة فلا تدب تحت
احدهما فاما حال الشارح الزوي وبنيان الاشارة الى شدة انما جميع ضروب اشكال الاول والثالث كسرة مزدوجة
اشكال الرابع ليس تمام وانما يتم تحت الاشارة الى كبرى الضرب الرابع والسابع واما بينهما لم تثبت التام لان كليهما يقال
فكسرة او مخطوف على جميع ضروب اشكال الاصل ضروب اشكال ليدرون الاشارة في الجملة اذ انما في جميعها مخطوف كل واحد
فاعلم ان في هذه الضابط ترددين الاول شمل على التقديرين المذكورين بكونه اما معنى من عموم موضوعية الاوسط او من عموم موضوعية
الاكبر او الثاني شق الاول من الترديد الاول وفيه ايضا شقان الاول عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بل الثاني في عموم
موضوعية الاوسط مع ملاقة على الاكبر والضرب لان من الرابع قد اعد جات تحت كلا شقي الترديد الثاني في الصدمه عليها اذ الضرب
الاول مركب من الموجبتين كليتين في عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بل الاصغر عليه صادق على صغره و عموم موضوعية الاوسط
مع حمله على الاكبر صادق على مقاديريه وكذا الضرب الثاني المركب من موجبة كلية وموجبة جزئية بخلاف البواني من الاشارة اليها اذ الرابع
والسابع من جات تحت الاول مخطوف والثالث والثاس انما جات تحت الثاني في خطه فكلية او منع الخطوط ضربه بالاجتماع ايضا كذا
بيننا طرنا واما حال العارف الجامع فوجه الفاضل البافوي هو جابوا بالواو وهو متبدل والفاصله وقال حمله على الاكبر لكان صوابا
لا يغير من مجازة بل علم ان ايجاب احدى المقدمتين فخطه شرط وليس كذلك لان ايجابها معا شرط لا ايجاب احدها
فخطه انتهى فخطه وجه الفاضل البافوي هو جابوا بالواو وهو متبدل والفاصله وقال حمله على الاكبر لكان صوابا
فخطه انتهى فخطه وجه الفاضل البافوي هو جابوا بالواو وهو متبدل والفاصله وقال حمله على الاكبر لكان صوابا

وذلك في نفسه ثم اتفقت بالاساليب والحق ان معنى تلك الضروب كلية موجبة او سالبة وقد بين هذا موضع شبهة
عربية تحمل بانه لا اشتراك في هذه الضابط الى كبرى الضرب ان كان كبر او موجبة جزئية
والا عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بل انما يشكها عموم موضوعية الاوسط مع ملاقة على الاكبر وبه لا يشك باكلية كل واحد
والا الى صغر او كفا اذ هي سالبة كلية ولا يشكها الا الشق الثاني من الترديد الثاني المعنى عموم موضوعية الاوسط مع ملاقة على الاكبر وبه لا يشك
كيفية استيضا الاشارة الى الضرب من الاولين كما كيف انتم الاول من شطب من المذكورين على الترديد المعنى ايها السامع كلية
وبلاشارة الى الثالث والثاس كما كيف انتم الاول من الضرب من الاولين كلفا من المذكورين في الشق الاول من
الترديد الثاني اذ هو مودى بعض ما يشير اليه قوله احتملا فعام كلية احد هما ايضا اذ راء الضرب من الاولين كلفا من المذكورين
نحو تخصيص الاشارة الى ايها السامع كلية الصغرى الى ههنا ك وقع من العارف الجامع والفاضل المافوي في
قوله التبر فاعلم انكم من المؤمنين بالاموات وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وانما خصنا هذه الضروب لانه كبر
موجبة بخلاف الرابع السابع لان كبرهما سالبة فلا تدب تحت حمله على الاكبر ايها باو بخلاف السكوس ذكره وان كانت موجبة
لكن معناه سالبة جزئية فلا يصدق عليها عموم موضوعية الاوسط وبخلاف الخامس اذ هو موجبة جزئية وكبرها سالبة فلا تدب تحت
احدهما فاما حال الشارح الزوي وبنيان الاشارة الى شدة انما جميع ضروب اشكال الاول والثالث كسرة مزدوجة
اشكال الرابع ليس تمام وانما يتم تحت الاشارة الى كبرى الضرب الرابع والسابع واما بينهما لم تثبت التام لان كليهما يقال
فكسرة او مخطوف على جميع ضروب اشكال الاصل ضروب اشكال ليدرون الاشارة في الجملة اذ انما في جميعها مخطوف كل واحد
فاعلم ان في هذه الضابط ترددين الاول شمل على التقديرين المذكورين بكونه اما معنى من عموم موضوعية الاوسط او من عموم موضوعية
الاكبر او الثاني شق الاول من الترديد الاول وفيه ايضا شقان الاول عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بل الثاني في عموم
موضوعية الاوسط مع ملاقة على الاكبر والضرب لان من الرابع قد اعد جات تحت كلا شقي الترديد الثاني في الصدمه عليها اذ الضرب
الاول مركب من الموجبتين كليتين في عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بل الاصغر عليه صادق على صغره و عموم موضوعية الاوسط
مع حمله على الاكبر صادق على مقاديريه وكذا الضرب الثاني المركب من موجبة كلية وموجبة جزئية بخلاف البواني من الاشارة اليها اذ الرابع
والسابع من جات تحت الاول مخطوف والثالث والثاس انما جات تحت الثاني في خطه فكلية او منع الخطوط ضربه بالاجتماع ايضا كذا
بيننا طرنا واما حال العارف الجامع فوجه الفاضل البافوي هو جابوا بالواو وهو متبدل والفاصله وقال حمله على الاكبر لكان صوابا
لا يغير من مجازة بل علم ان ايجاب احدى المقدمتين فخطه شرط وليس كذلك لان ايجابها معا شرط لا ايجاب احدها
فخطه انتهى فخطه وجه الفاضل البافوي هو جابوا بالواو وهو متبدل والفاصله وقال حمله على الاكبر لكان صوابا

من عمل بالمقصود و لم يكن مثله على صفة الثالث فالرابع و اما من قولنا مثلاً انقول انقول انقول
ايها جامع كناية لصغري فقط وليس كذلك بل هو يودي اجزاء على اختلافها مع كناية احدتها ايها كناية فيقول
لولا ان كان مذهبنا قد اختلف على قولنا لا صغر كان انصر مقصد المقصود و اني شغل عليه الملاحة اخذت من اجل كناية بقول
مع ملاحة لا كناية و اوجب لوقال انك لازم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كناية مع صغري كناية
منها اول الملاحة كما تقدم في الشغل على كناية على كبرى ذلك الشكل لصديق عموم موضوعية الاوسط مع ملاحة لا كناية على
الاوسط يلزم ايضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغري سابعة و كبرى موجبة مع كناية على كناية
مختاراً ان كبراه ايضا تندرج تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاحة لا كناية على كناية على الاوسط و اما قال بل الاوسط على الاكبر اي
يكون الاوسط محمولاً على الاكبر لم يلزم فلان المحدود فلا بد من كبره و تركه انتم كبر في شريتي احصاء و اما من عموم موضوعية الاوسط
اي كون موضوع تعنيته كبر اعني الموضوع الكائن ان كبر لا بد من عموم فني كناية عن تعنيته كناية موضوعاً الاكبر على قبال ما تحت
سابقاً فاشبهه بالي كبرى جميع لضرب من الشكل الثاني و كبرى الاول و الثالث و الرابع و الخامس و السادس من الرابع كناية
الوقول مع الاختلاف في الكيفية خرجت كبرى الاول و كبريت الى صغري فهو الضرب هو الاول البعير بل الى شريته
فقد اورد الامر الثاني من الامرين الذين ذكرنا ان لا بد من احدهما من ههنا اوضح عليك و به علمنا ان اول الاول على منع
او الضرب الثالث و الرابع من الرابع من الرابع تحت كلا الامرين لان انذر اجاباً تحت الامر الثاني كما وكيفا باعتبار المتعينين
و كذا انذر الرابع الثالث تحت الامر الاول انذر الرابع تحت الامر الاول باعتبار الصغري فقط او شغل عليه شقة الاول و ان في
يعني عموم موضوعية الاوسط مع ملاحة لا صغري شعير الى صغري الموجبة كناية ولا يصديق عليه عموم موضوعية الاوسط مع كناية
على الاكبر ان كبر او سابعة كناية و لا يثبت شغل الا على الشكل الثاني بحسب البهجة اشار اليها بقولنا مع ساقاة نسبة و صفت الاوسط
الى و صفت الاكبر نسبة الى ذات الامر اي مع كون كناية و صفت الاوسط المحمول الى و صفت الاكبر الموضوع ساقاة نسبة و صفة
ذات الامر يعني لا بد من ان يكون كل من النسبتين في مقتضى الشكل الثاني موجبة بحسب ما يستلزم صدق كل كذب الاخرى بعد فرضها في
اقتضيتين بمعنى الموضوع و المحمول كذا و ام فاعليه مثلاً كما نقول كل فلان متحرك و اما و لا شئ من اصابع الكاتب متحرك فاعلي
نسبة و صفت الاوسط الى و صفت الاكبر اعني نسبة المتحرك الى اصابع الكاتب بفعليته اسلب نسبة و صفت الاوسط الى انما
يعني نسبة المتحرك الى الفلنك بعد اتمام الايجاب و لا شك ان فيك النسبتين متناقضتان لو فرضنا ههنا في اقتضيتين متحدة
الطرفين اعني كل فلان متحرك بل و ام و لا شئ من الفلنك متحرك فاعلي ليس المراد ان النسبتين المذكورتين متناقضتان بل
كونها في مقتضى الشكل الثاني في ههنا لا تكونان على هذا الطريق في مادة من بر مقتضى الشكل الثاني و الاكيفية في ههنا القياس

و اما من قولنا مثلاً انقول انقول انقول
ايها جامع كناية لصغري فقط وليس كذلك بل هو يودي اجزاء على اختلافها مع كناية احدتها ايها كناية فيقول
لولا ان كان مذهبنا قد اختلف على قولنا لا صغر كان انصر مقصد المقصود و اني شغل عليه الملاحة اخذت من اجل كناية بقول
مع ملاحة لا كناية و اوجب لوقال انك لازم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كناية مع صغري كناية
منها اول الملاحة كما تقدم في الشغل على كناية على كبرى ذلك الشكل لصديق عموم موضوعية الاوسط مع ملاحة لا كناية على
الاوسط يلزم ايضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغري سابعة و كبرى موجبة مع كناية على كناية
مختاراً ان كبراه ايضا تندرج تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاحة لا كناية على كناية على الاوسط و اما قال بل الاوسط على الاكبر اي
يكون الاوسط محمولاً على الاكبر لم يلزم فلان المحدود فلا بد من كبره و تركه انتم كبر في شريتي احصاء و اما من عموم موضوعية الاوسط
اي كون موضوع تعنيته كبر اعني الموضوع الكائن ان كبر لا بد من عموم فني كناية عن تعنيته كناية موضوعاً الاكبر على قبال ما تحت
سابقاً فاشبهه بالي كبرى جميع لضرب من الشكل الثاني و كبرى الاول و الثالث و الرابع و الخامس و السادس من الرابع كناية
الوقول مع الاختلاف في الكيفية خرجت كبرى الاول و كبريت الى صغري فهو الضرب هو الاول البعير بل الى شريته
فقد اورد الامر الثاني من الامرين الذين ذكرنا ان لا بد من احدهما من ههنا اوضح عليك و به علمنا ان اول الاول على منع
او الضرب الثالث و الرابع من الرابع من الرابع تحت كلا الامرين لان انذر اجاباً تحت الامر الثاني كما وكيفا باعتبار المتعينين
و كذا انذر الرابع الثالث تحت الامر الاول انذر الرابع تحت الامر الاول باعتبار الصغري فقط او شغل عليه شقة الاول و ان في
يعني عموم موضوعية الاوسط مع ملاحة لا صغري شعير الى صغري الموجبة كناية ولا يصديق عليه عموم موضوعية الاوسط مع كناية
على الاكبر ان كبر او سابعة كناية و لا يثبت شغل الا على الشكل الثاني بحسب البهجة اشار اليها بقولنا مع ساقاة نسبة و صفت الاوسط
الى و صفت الاكبر نسبة الى ذات الامر اي مع كون كناية و صفت الاوسط المحمول الى و صفت الاكبر الموضوع ساقاة نسبة و صفة
ذات الامر يعني لا بد من ان يكون كل من النسبتين في مقتضى الشكل الثاني موجبة بحسب ما يستلزم صدق كل كذب الاخرى بعد فرضها في
اقتضيتين بمعنى الموضوع و المحمول كذا و ام فاعليه مثلاً كما نقول كل فلان متحرك و اما و لا شئ من اصابع الكاتب متحرك فاعلي
نسبة و صفت الاوسط الى و صفت الاكبر اعني نسبة المتحرك الى اصابع الكاتب بفعليته اسلب نسبة و صفت الاوسط الى انما
يعني نسبة المتحرك الى الفلنك بعد اتمام الايجاب و لا شك ان فيك النسبتين متناقضتان لو فرضنا ههنا في اقتضيتين متحدة
الطرفين اعني كل فلان متحرك بل و ام و لا شئ من الفلنك متحرك فاعلي ليس المراد ان النسبتين المذكورتين متناقضتان بل
كونها في مقتضى الشكل الثاني في ههنا لا تكونان على هذا الطريق في مادة من بر مقتضى الشكل الثاني و الاكيفية في ههنا القياس

ايضا لا يجوز ان يكون سلوبا عن الذات بالفاعل ضروري لثبوت مع الوصف نحو فلان فلان متحرك دائما لا شئ من اصابع الكتاب
 يتحرك بالفعل فثبوت التحرك الى ذات الاصابع وان كانت فعلية السلب لكن مع الوصف المذكور ضرورة الایجاب ويجاب بان الوصف
 المذكور في الصابغة اعم من ان يكون باعتبار نفس مفهومه من حيث هو باعتبار متعلقه اي الذات ايمان كان مناسبا كما يظهر
 النتيجة ولا شك ان نسبة التحرك الى متعلق الكتابية اي صابغ الانسان فعلية السلب ايمان مع نفس الكتابية ضروري لثبوت
 قائل كذا فلهذا لم ينافاه ان كانت الكبرى من است المتكسرة السوابب والصغرى التي تقتضيه كانت سوى المتكسرين لما مر في الاصل
 من ان نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بوام الایجاب لان تلك است اما الوصفيات الاربعة والاولى ان كان اعتبارا
 العامة وليس مغايرها الا ما قلنا انما لا شك في منافاتها مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر فعلية السلب لخص منها كذا
 ثبتت او كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او شرطية عامة او عامة ان يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر باسكان او كان
 مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب ما في الكبرى اشترطه فغاير ان لم يعلم له الا نحو اعش ابية لثبوت فان في
 الشرطية الكبرى ضرورية نسبة وصف الاوسط الى مجموع وصف الاكبر بضرورة فان نشأ الضرورية فيها مجموع الذات الوصفية
 ان يكون الشئ ضروريا للمجموع والا يكون ضروريا لو صدر من اجزائه فيجوز ان لا يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بالضرورة
 تكون منافية لنسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر التي هي بالاسكان وحده بان وصف الاكبر لا يوجد خارج الذات التي هي
 مع ضرورة نسبة وصف الاوسط الى الكبرى كفاية في هذا الشكل فوصف الاكبر مستلزم لمجموع ذاته ووصف الاكبر لا يوجد بدها وكذا مجموع
 ووصف مستلزم لوصف نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة كنسبة الى مجموع الذات الوصفية نسبة الى ذات الاصغر باسكانية ولا
 في منافاتها ان كانا مختلفي كيفية انتهى غبطه في غير ما قل بعد فافهم انما في الضرورية فلان المحمول اذا كان سلوبا عن الذات كانت موجودة
 سلوبا فربا كان سلوبا عن بعضها الغوا في ايضا لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات ولازم للذات لازم كذا تحقق في
 اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى ممكنة مثل ما ذكرنا قالوا ههنا شك في ضرورة كذا الاربعة وان النافاة المذكورة في حقيقة في كثير
 من الاختلافات انشودة من هذا الشكل كاختلاف الصغرى الممكنة العامة مع الكبرى بشرط العامة وخاصة وكاختلاف الصغرى
 العامة مع الكبرى بشرط العامة وخاصة والعرفية العامة وخاصة وعامة ان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى بشرط عامة
 او خاصة فلا شك ان يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر باسكان لا يوجب مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر
 بضرورة السلب لنافاة بغير ضرورة السلب فانظر الى الوصف بدين ايمان لا يوجب حسب الذات الا تسمى في التناهي في كل كتاب كذا في الاصل
 بالاسكان بين قولنا لا شئ من الكتابية بالكلية بضرورة السلب كذا في الاصل ان كانت الصغرى متعلقة مع الكبرى بشرط عامة وخاصة لثبوت العامة
 ان يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر فعلية السلب مثلا لا يقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بالایجاب

هذا هو الوجه الثاني في جواب السؤال الثاني وهو ان لا يكون الوصف بالضرورة في الذات الا بالضرورة في المحمول

